

Distr.: General  
25 August 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١١٩ من جدول الأعمال المؤقت\*

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير  
مجلس مراجعي الحسابات

تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الأمم  
المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧  
وعن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات إضافية تنفيذا لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة  
في تقريره عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧  
وتقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر  
٢٠٠٧. ويقدم هذا التقرير عملاً بأحكام الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ ب،  
الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية في الوقت الذي يقدم فيه مجلس  
مراجع الحسابات توصياته إلى الجمعية، عن التدابير المتخذة أو التي ستتخذ لتنفيذ  
تلك التوصيات.

\* A/63/150.



وقد وافقت الإدارة على كثير من توصيات المجلس، ووردت معظم تعليقات الأمين العام على النحو الواجب في تقارير المجلس. ولهذا فإن هذا التقرير، حرصا على تقليل التكرار، وتبسيط الوثائق، لا يقدم تعليقات إضافية من الإدارة إلاّ عند اللزوم، فضلا عن معلومات عن حالة التنفيذ والمكتب المسؤول والتاريخ التقديري للإنجاز والأولوية التي تحظى بها كل توصية من التوصيات المدرجة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات. وعلاوة على ذلك، يتضمن هذا التقرير معلومات حديثة عن حالة تنفيذ توصيات المجلس المتصلة بالفترات السابقة التي أفاد المجلس، في مرفقات تقاريره، بأنها لم تنفذ تنفيذا تاما.

## المحتويات

## الصفحة

|    |   |
|----|---|
| ٤  | أولا - مقدمة .....  |
| ٥  | ثانيا - الأمم المتحدة .....   |
| ٥  | ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة في فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ .....          |
| ٣٢ | باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة في فترات مالية سابقة .....   |
| ٧٢ | ثالثا - المخطط العام لتحديد مبادئ المقرر .....  |
| ٧٢ | ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتحديد مبادئ المقرر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ..... |
| ٧٧ | باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتحديد مبادئ المقرر للسنوات السابقة .....                             |

## أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ٧ من قرارها ٢١٦/٤٨ بقاء أن يقدم إليها تقريراً عن التدابير التي ستُتخذ لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في نفس الوقت الذي يقدم فيه مجلس مراجعي الحسابات توصياته إلى الجمعية. وبناء على ذلك، يُقدّم هذا التقرير استجابة لتوصيات المجلس الواردة في تقريره عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧<sup>(١)</sup> وتقريره عن المخطط العام لتحديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧<sup>(٢)</sup>.

٢ - وقد روعيت، في إعداد هذا التقرير، أحكام قرارات الجمعية العامة التالية:

(أ) القرار ٢١٦/٤٨ بقاء، ولا سيما الفقرة ٨ منه، التي طُلب فيها إلى الأمين العام توجيه الانتباه في تقاريره إلى التوصيات التي قد تتطلب اتخاذ إجراء من جانب الجمعية العامة؛

(ب) القرار ٢١٢/٥٢ بقاء (ولا سيما الفقرات من ٣ إلى ٥) والمذكرة التي يحيل بها الأمين العام مقترحات المجلس لتحسين تنفيذ توصياته التي وافقت عليها الجمعية (A/52/753، المرفق)؛

(ج) القرار ٢٢٣/٦٢ ألف الذي كررت الجمعية العامة في الفقرة ١١ منه، طلبها إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المقبلة معلومات عن تحديد الأطر الزمنية، وتحديد المسؤولين وأولويات التنفيذ، والفقرة ١٠ منه التي كررت فيها الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام بأن يقدم تفسيراً وافياً للتأخير في تنفيذ توصيات المجلس بالنسبة للفترات السابقة، ولا سيما تلك التوصيات التي لم تنفذ بعد تنفيذها تاماً ومضى عليها عامان أو أكثر.

٣ - وفيما يتعلق بترتيب الأولويات، لوحظ أن المجلس صوّت أهم التوصيات على أنها توصيات "رئيسية". ولئن كانت جميع توصيات المجلس التي تم قبولها ستنفذ في حينها، فإن التوصيات الرئيسية ستعتبر ذات أولوية قصوى.

٤ - وبالنظر إلى أن الإدارة قد وافقت على معظم توصيات المجلس وأن كثيراً من تعليقاتها قد أدرج على النحو الواجب في تقارير مجلس مراجعي الحسابات، لا تدرج أي تعليقات مفصلة على التوصيات المتعلقة بالفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٥ (A/63/5)، (المجلد الأول)، الفصل الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المجلد الخامس.

إلا عند اللزوم. بيد أنه وفقا للفقرة ١٠ من القرار ٢٢٣/٦٢ ألف، سيجري توفير معلومات إضافية عن كافة التوصيات المتعلقة بالفترات السابقة التي رأى المجلس أنها غير منفذة تنفيذًا تامًا.

٥ - وعملا بالقرارات المشار إليها أعلاه، يتضمن هذا التقرير في الفرع الثاني منه المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. فالفرع الثاني ألف يتضمن معلومات عن تنفيذ توصيات المجلس الواردة في تقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بينما يتضمن الفرع الثاني باء معلومات عن تنفيذ ما ورد في تقارير المجلس عن فترات السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ من توصيات يرى المجلس أنها غير منفذة تنفيذًا تامًا. ويقدم الفرع الثالث معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويقدم الفرع الثالث ألف معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجلس عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فيما يقدم الفرع الثالث باء معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجلس عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ التي رأى المجلس أنها لم تنفذ تنفيذًا تامًا<sup>(٣)</sup>.

## ثانيا - الأمم المتحدة

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة في فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

### عرض عام

٦ - ترد أدناه المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد أدرج معظم تعليقات الإدارة بالفعل في تقرير المجلس؛ وهكذا، فإن التعليقات الإضافية لا ترد أدناه إلا عند اللزوم.

٧ - ويُلخص الجدولان ١ و ٢ أدناه حالة تنفيذ التوصيات في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

(٣) المرجع نفسه، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٥ (A/62/5)، المجلد الخامس.

الجدول ١  
حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

| الإدارة المسؤولة                     | عدد التوصيات التي لم تقبل | التوصيات التي نفذت | التوصيات قيد التنفيذ | التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف | التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف |
|--------------------------------------|---------------------------|--------------------|----------------------|------------------------------------|--|
| إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات | ٢                         | -                  | ٢                    | ٢                                  | -                                      |
| إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  | ١                         | ١                  | -                    | -                                  | -                                      |
| إدارة الشؤون الإدارية                | ٢٢                        | ١                  | ٦                    | ١٥                                 | ١٠                                     |
| لجنة الخدمة المدنية الدولية          | ١                         | -                  | -                    | ١                                  | -                                      |
| مكتب خدمات الرقابة الداخلية          | ٢                         | -                  | -                    | ٢                                  | -                                      |
| مكتب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات  | ١                         | -                  | -                    | ١                                  | -                                      |
| مكتب الأمم المتحدة في جنيف           | ٢                         | -                  | -                    | ٢                                  | -                                      |
| صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية | ٢                         | -                  | -                    | ٢                                  | -                                      |
| مكتب الأمم المتحدة في نيروبي         | ١                         | -                  | -                    | ١                                  | -                                      |
| مكتب الأمم المتحدة في فيينا          | ٢                         | ١                  | -                    | ١                                  | -                                      |
| إدارات متعددة                        | ١                         | -                  | -                    | ١                                  | -                                      |
| <b>المجموع الفرعي</b>                | <b>٣٧</b>                 | <b>٣</b>           | <b>٦</b>             | <b>٢٨</b>                          | <b>٢١</b>                              |
| اختصاص الجمعية العامة                | ٢                         |                    |                      |                                    |  |
| <b>المجموع</b>                       | <b>٣٩</b>                 |                    |                      |                                    |  |

٨ - يلخص الجدول ١ تفاصيل توصيات المجلس الرئيسية وعددها ٣٩ توصية. وتندرج توصيتان ضمن اختصاص الجمعية العامة وليس باستطاعة الأمانة العامة تنفيذهما دون الحصول على توجيهات من الجمعية العامة. وثمة ٢٨ توصية قيد التنفيذ. وفيما يتصل بالتوصيات السبع التي لم يحدد لها موعد مستهدف، فإن إحداها تتعلق بنشاط مستمر واثنان سيلزم تحديد موعد لهما فيما بعد، فيما يتوقف تنفيذ أربع توصيات على نظر الجمعية العامة أو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الجدول ٢  
حالة تنفيذ جميع التوصيات

| الإدارة المسؤولة                     | عدد التوصيات التي لم تقبل | التوصيات التي نفذت | التوصيات قيد التنفيذ | التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف | التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف |
|--------------------------------------|---------------------------|--------------------|----------------------|------------------------------------|--|
| إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات | ٣                         | -                  | ٣                    | ٣                                  | -                                      |
| إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  | ١                         | ١                  | -                    | -                                  | -                                      |
| إدارة الشؤون الإدارية                | ٣٢                        | ١                  | ٩                    | ٢٢                                 | ١٥                                     |
| لجنة الخدمة المدنية الدولية          | ٣                         | -                  | ١                    | ٢                                  | -                                      |
| مكتب خدمات الرقابة الداخلية          | ٢                         | -                  | -                    | ٢                                  | -                                      |
| مكتب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات  | ٤                         | -                  | -                    | ٤                                  | ١                                      |
| صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية | ٣                         | -                  | -                    | ٣                                  | -                                      |
| مكتب الأمم المتحدة في جنيف           | ٩                         | -                  | ٢                    | ٧                                  | ٥                                      |
| مكتب الأمم المتحدة في نيروبي         | ٣                         | -                  | ١                    | ٢                                  | -                                      |
| مكتب الأمم المتحدة في فيينا          | ٢                         | ١                  | -                    | ١                                  | -                                      |
| إدارات متعددة                        | ٤                         | -                  | -                    | ٤                                  | -                                      |
| <b>المجموع الفرعي</b>                | <b>٦٦</b>                 | <b>٣</b>           | <b>١٣</b>            | <b>٥٠</b>                          | <b>٣٦</b>                              |
| اختصاص الجمعية العامة                | ٤                         |                    |                      |                                    |  |
| <b>المجموع</b>                       | <b>٧٠</b>                 |                    |                      |                                    |  |

٩ - يلخص الجدول ٢ حالة تنفيذ جميع توصيات المجلس وعددها ٧٠ توصية. تدرج ٤ منها ضمن اختصاص الجمعية العامة وليس باستطاعة الأمانة العامة تنفيذها دون الحصول على توجيهات من الجمعية العامة. وثمة ٥٠ توصية قيد التنفيذ. أما عن التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف وعددها ١٤ توصية، فمنها ٤ تتعلق بأنشطة مستمرة و ٣ سيجري تحديد تواريخ لها فيما بعد و ٧ توصيات يتوقف تنفيذها على نظر الجمعية العامة أو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

#### معلومات مفصلة عن حالة التنفيذ

- ١٠ - أوصى المجلس، في الفقرة ٢٧، بأن تواصل الإدارة جهودها للتحضير لتوحيد أو تجميع البيانات المالية للأمم المتحدة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- ١١ - المسألة قيد النظر؛ وتلتبس مشورة الخبراء من شركة خارجية ومن مكتب الشؤون القانونية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٢ - ووافقت الإدارة في الفقرة ٤١ على توصية المجلس بالإسراع في عملية التشغيل الآلي لإدارة الاشتراكات من أجل التمكين من إدارة البيانات المتعلقة بالمبالغ التي تسددها الدول الأعضاء في الوقت الفعلي.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

١٣ - وفي الفقرة ٤٧، وافقت الإدارة على توصية المجلس بتصميم نظام الإدارة الآلي المقبل لكي يبين، في إخطارات الأنصبة المقررة، مبلغ أحدث المدفوعات المستلمة وتخصيصها، وحالة المدفوعات المستحقة والمدفوعات المستحقة الدفع والحساب المستعمل للحصول على مبلغ الاشتراك.

١٤ - قبل تنفيذ التوصية في إطار تحسينات النظام الآلي في المستقبل.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٩

١٥ - وفي الفقرة ٥١، وافقت الإدارة على توصية المجلس بدراسة إمكانية توجيه رسائل تذكيرية عامة إلى الدول الأعضاء في نهاية كل فصل من أجل زيادة معدل تحصيل الاشتراكات.

١٦ - بعد تنفيذ النظام الآلي، ستنظر الإدارة في إمكانية توجيه رسائل تذكيرية فصلية.



الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٩

١٧ - وفي الفقرة ٥٤، وافقت الإدارة على توصية المجلس باتخاذ تدابير لضمان التصديق على الفواتير في الوقت المناسب لكفالة الدفع في غضون المهلة التي يُنص عليها في المعتاد ومدتها ٣٠ يوما بعد استلام السلع أو الخدمات.

١٨ - من المتوخى أن تتوافر في نظام تخطيط الموارد في المؤسسة الوظائف اللازمة لتحسين مستويات تسيير العمل الحالية وتتبع فترات التأخير بين تسليم السلع أو الخدمات وأداء المدفوعات المناسبة.

١٩ - وفي تلك الأثناء تُستخلص، كل أسبوع، من نظام تتبع الفواتير تقارير عن الفواتير غير المسددة يجري في ضوئها متابعة الحالة مع مقدمي الطلبات فيما يتصل بإقرار استلام السلع والخدمات وفحصها توطئة للدفع للبائعين في غضون المهلة المنصوص عليها ومدتها ٣٠ يوما. وأُرسلت أيضا مذكرة إلى أحد مقدمي الطلبات الرئيسيين لتذكيره بضرورة التصديق على الفواتير في الوقت المناسب. والعمل جار بشأن إقامة نظام متابعة آلية عن طريق تحسين نظام تتبع الفواتير، ومن المتوقع أن يتم التنفيذ بحلول منتصف عام ٢٠٠٩.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠٠٩

٢٠ - وفي الفقرة ٦١، أوصى المجلس بأن تبقي المنظمة قيد الاستعراض مسألة المعالجة المحاسبية للأنصبه المقررة غير المحصلة.

٢١ - يذكر أن الجمعية العامة أيدت، في قرارها ٥٣/٢٠٤، تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في تقريرها A/53/513، بما في ذلك رأي اللجنة الاستشارية بأن الأنصبه المقررة واجبة التحصيل إلى أن تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك. وكررت الجمعية العامة في قرارها ٦١/٢٣٣ باء أن مسألة الأنصبه المقررة غير المسددة مسألة تتعلق

بالسياسة العامة تبت فيها الجمعية العامة. وعليه، فليس باستطاعة الإدارة أن تنفذ التوصية، التي تدخل ضمن اختصاص الجمعية العامة.

٢٢ - وتتقيد المنظمة في السياسات العامة المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للأنصبة المقررة غير المسددة بمقررات الجمعية العامة والمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

الإدارة المسؤولة: التوصية تدخل ضمن اختصاص الجمعية العامة

الحالة: لا تنطبق

الأولية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٣ - وفي الفقرة ٦٧، أوصى المجلس بأن تعتمد المنظمة استراتيجية تمويل لالتزاماتها المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد.

٢٤ - بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٦٤/٦١، يجري إعداد تقرير الأمين العام عن الاستراتيجيات الطويلة الأجل لمقترحات التمويل، المتعين موافاة الجمعية به في دورتها الثالثة والستين. وسيتم اعتماد استراتيجية تمويل في ضوء ما تقررته الجمعية العامة بشأن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولية: عالية

التاريخ المستهدف: يتوقف التنفيذ على ما تقررته الجمعية العامة

٢٥ - وفي الفقرة ٧٢، أوصى المجلس بأن تعيد الإدارة النظر في كشف بيان تدفقات النقدية لإدراج المجمعات النقدية كجزء من مجموع الرصيد النقدي.

٢٦ - تتبع في العرض الحالي للمجمعات النقدية الممارسات الثابتة منذ زمن طويل التي قبلت بها المجالس المتعاقبة لمراجعي الحسابات في كافة البيانات المالية التي تم التصديق عليها. وتم، في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، تعريف الاستثمارات بحيث تشمل على وجه التحديد استثمارات الجمع النقدي. وهكذا، فإن الجمع النقدي مُعرّف على أنه جزء لا يتجزأ من الاستثمارات وبأن أي تغييرات في الجمع النقدي تشكّل تغييرات في أنشطة

الاستثمار، التي تصنف بناء على ذلك ضمن "تدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار"، وفقا للمرفق الرابع ألف من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وبما أن عرض المجموع النقدي كجزء من أنشطة الاستثمار في بيان تدفقات النقدية يتماشى والمعايير المحاسبية، فليس بوسع الإدارة أن تقبل هذه التوصية.

٢٧ - بيد أن الإدارة ستأخذ الشواغل التي أثارها المجلس في الحسبان أثناء تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: لم تقبل

الأولية: لا تنطبق

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٨ - وفي الفقرة ٧٤، أوصى المجلس بأن تنقح الإدارة في فترة السنتين المقبلة شكل بيان الاعتمادات لجعله مطابقا للشكل الذي أوصت به المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

٢٩ - وفي الفقرة ٨٩، أوصى المجلس بأن تقيم الإدارة، لكل أنشطة التعاون التقني الخاصة بها، آلية لقياس النتائج مماثلة لتلك المطلوبة للمشاريع الممولة من حساب التنمية.

٣٠ - وبالنسبة لكافة مشاريع التعاون التقني الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، دأبت جميع كيانات الأمانة العامة المنفذة على تطبيق مبادئ الميزنة القائمة على النتائج في مشاريعها عن طريق استخدام الإطار المنطقي، اعترافا منها بإسهام ذلك في قياس الآثار والنتائج المحرزة.

٣١ - وفيما يتعلق بأنشطة البرنامج العادي للتعاون التقني (الباب ٢٢)، فقد قبلت الإدارة التوصية، مشيرة، مع ذلك، إلى أن زيادة تطوير وتنفيذ آلية قياس النتائج ستتطلب مراعاة الطابع المتفرد لتلك الأنشطة ونطاقها.

٣٢ - وستقتضي الإجراءات اللازم اتخاذها استعراض القياسات وتطويرها وتنفيذها على مراحل، ابتداء من أواخر عام ٢٠٠٨. وتتوقع الإدارة أن ينتهي وضع الآليات المحسنة لقياس النتائج في نهاية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١١

٣٣ - وفي الفقرة ١٠٤، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن يتحقق صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية من أسباب ارتفاع قيمة الالتزامات غير المصفاة ومعدل تواتر حالات إلغائها وذلك لتضييق تلك الحالات إلى أدنى حد.

الإدارة المسؤولة: صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٩

٣٤ - وفي الفقرة ١١٠، وافقت الإدارة على توصية المجلس المكررة بأن يواصل صندوق الشراكات الدولية إنفاذ التقيد الصارم بتقديم تقارير الاستخدام المالي في موعدها.

الإدارة المسؤولة: صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٩

٣٥ - وفي الفقرة ١١٧، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام صندوق الشراكات الدولية بما يلي:

(أ) مواصلة رصد المدة الزمنية للسلف وما يتصل بها من فوائد باستخدام آلياته الحالية، مستفيداً من استعراض وتحليل نفقات المشاريع مقابل السلف والفوائد المبلغ عنها في تقارير الاستخدام المالي؛

(ب) النظر في تقديم السلف إلى الشركاء المنفذين على دفعات بعد تصفية السلف السابقة تفادياً لتقديم سلف إلى شريك منفذ تغطي فترة طويلة من الزمن.

الإدارة المسؤولة: صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٩

٣٦ - وفي الفقرة ١٢٤، أوصى المجلس الإدارة بأن تستعرض بصورة مستمرة مآقطعه من أشواط في الإعداد لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣٧ - قبلت التوصية، والإدارة تستكمل خططها في ضوء التقدم المحرز إلى الآن والتطورات، بما فيها خطط تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٣٨ - وفي الفقرة ١٣٦، أوصى المجلس المنظمة بأن تتخذ قراراً بشأن مقترحات الأمين العام المتعلقة بنظام تخطيط الموارد في المؤسسة للأمانة العامة.

٣٩ - ستتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن مقترحات الأمين العام المتعلقة بنظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وعليه، فليس باستطاعة الإدارة أن تنفذ التوصية، التي تدخل ضمن اختصاص الجمعية العامة.

الإدارة المسؤولة: التوصية تدخل ضمن اختصاص الجمعية العامة

الحالة: لا تنطبق

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٠ - وفي الفقرة ١٤٤، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة باستكمال هيكل الإدارة العليا لشعبة المشتريات وتحديد موقعها في الأمانة العامة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤١ - وفي الفقرة ١٤٧، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة وفقا للقرارات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/60/846/Add.5 و Corr.1)، بتضمين دليل المشتريات الشروط التي تهدف إلى توفير استجابة سريعة في مجال الشراء لتلبية الاحتياجات التشغيلية العاجلة.

٤٢ - أدرجت أحكام مناسبة في دليل المشتريات.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٣ - وفي الفقرة ١٥١، أوصى المجلس الإدارة بأن تعد شهريا سجلا متكاملًا لقياس مؤشرات الأداء المتعلقة بآراء طالبي التوريد والمهل الزمنية لإجراءات الشراء.

٤٤ - توافق الإدارة على التوصية وتشير إلى أن تنفيذها يتطلب الاحتفاظ باستشاري لإعداد سجل شهري متكامل لقياس مؤشرات الأداء المتعلقة باشتراطات طالبي التوريد وتوقعاتهم، وبالمهل الزمنية اللازمة لتجهيز طلبات الشراء طبقا للإطار التنظيمي للمنظمة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٩

٤٥ - وفي الفقرة ١٥٢، أوصى المجلس أيضا بأن تُجرى الإدارة تقييما مستقلا لرضا طالبي التوريد عن الشراء في فواصل زمنية معينة وبأن تقيّم نتائج ذلك.

٤٦ - تقبل الإدارة التوصية وتشير إلى أن تنفيذها يتطلب الاحتفاظ باستشاري لوضع منهجية لتنفيذ التقديرات والتقييمات الدورية المستقلة لرضا طالبي التوريد عن الشراء.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٩

٤٧ - وفي الفقرة ١٥٧، وافقت الإدارة على توصية المجلس المكررة بكفالة قيام مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتذكير كافة كياناته الداخلية والخارجية المتعاملة معه بالالتزام بتقديم خطط كاملة للاقتناء، قبل بدء كل فترة سنتين.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: عملية سنوية مستمرة

٤٨ - وفي الفقرة ١٦٠، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام مكتب الأمم المتحدة في جنيف بإعادة تنظيم لجنة فتح العطاءات وفقا للاشتراطات المبينة في دليل المشتريات، بحيث يكفل، على وجه الخصوص، أن أعضاءها ليسوا منتمين لقسم المشتريات والنقل.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٩ - وفي الفقرة ١٦٣، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تكفل قيام مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتذكير الموردين بأهمية توقيع طلب الشراء وإعادة نسخة منه إلى الدائرة المقدمة لطلب الشراء.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

٥٠ - وفي الفقرة ١٦٦، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تكفل اتخاذ مكتب الأمم المتحدة في جنيف لكافة التدابير الضرورية من أجل تعهد قاعدة بيانات بائعيه على النحو المناسب.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٩

٥١ - في الفقرة ١٦٩، وافقت الإدارة على توصية المجلس بضرورة أن يكفل مكتب الأمم المتحدة في جنيف استعراض تقديرات أداء جميع البائعين التي ستستخدم كأساس لاتخاذ القرار في إرساء العقود.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمرة التنفيذ

٥٢ - في الفقرة ١٧٦، أوصى المجلس بأن تزيد الإدارة من الإشراف الإداري على وثائق العطاءات قبل نشرها.



٥٣ - النموذج المنقح لخطّة اختيار المصدر، منشور الآن في الفرع ١١ من نسخة دليل المشتريات لشهر حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وفقا لهذا الإجراء، يُشترط أولا الانتهاء من وضع خطة اختيار المصدر، التي وافق عليها أصحاب المصلحة، أي موظف المشتريات والمكتب مقدّم طلب الشراء، قبل إصدار طلبات تقديم العطاءات.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نُفذت

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٥٤ - وفي الفقرة ١٨٥، أوصى المجلس بأن تضمن الإدارة أن يحسن مديرو مختلف الدوائر في المقر وفي المكاتب خارج المقر حفظهم لسجلات الممتلكات غير المستهلكة، العمل الذي ينبغي دعمه بمجرد مادي دوري.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: يُحدّد فيما بعد

٥٥ - وفي الفقرة ١٨٦، أوصى المجلس أيضا بأن تعدّ الإدارة وتنفّذ إجراءات مراقبة داخلية في قالب رسمي بشأن الممتلكات غير المستهلكة، وذلك لضمان أن تكون المعلومات المقدمة عن القيمة الإجمالية للمعدات المستخدمة في نهاية الفترات المحاسبية موثوقة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: يُحدّد فيما بعد

٥٦ - وفي الفقرة ١٩٠، أوصى المجلس بأن تضمن الإدارة قيام مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بحساب أقساط التأمين عن طريق مراعاة عمر بند الممتلكات المؤمن عليه واحتمال وقوع المخاطر المؤمن ضدها.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

٥٧ - وفي الفقرة ١٩٥، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة، بغية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، قيام شعبة الحسابات بالنظر في رسملة أعمال التجديد المضطلع بها فيما يتصل بأصول المنظمة.

٥٨ - حسبما أشار إليه المجلس في الفقرة ١٩٤، فإن إجراء تغيير في السياسة المحاسبية ليس بالأمر الواقعي في الوقت الراهن. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد جزء من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلقة برسملة الممتلكات، والمنشأة والمعدات من أجل القيام بأعمال التجديد سيتعارض مع المعايير المحاسبية الخاصة بالأمم المتحدة ولن يكون اعتماد تلك المعايير بشكل كامل ممكنا نظرا لتعقيدات الأعمال التحضيرية اللازمة وحجمها.

٥٩ - غير أن الإدارة بدأت بالفعل تضع إطارا سيحدد بشكل مستقل التكاليف التي ستحوّل إلى رأسمال والتكاليف التي ستنفق على المخطط العام لتجديد مباني المقر، الأمر الذي من شأنه الأخذ بمقتضيات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٦٠ - وفي الفقرة ٢٠١، أوصى المجلس بأن تنفذ الإدارة استراتيجية شاملة تتعلق باستخدام الحيز المكتبي.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٩

٦١ - وفي الفقرة ٢٠٣، أوصى المجلس بأن تضع الإدارة إجراءات خطية لإدارة الحيز المتوفر وضمان تطبيقها في المجالات التالية: التخطيط للاحتياجات؛ وتخصيص الأمكنة، والفصل في الطلبات؛ واسترداد الحيز المكتبي؛ والحد من الطلبات العاجلة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٩

٦٢ - في الفقرة ٢٠٧، وافقت الإدارة على توصية المجلس باتخاذ التدابير المناسبة من أجل تحقيق الامتثال الكامل لمعايير السلامة في نظم أبنية المقر.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٣، مع اتمام المخطط العام لتحديد مباني المقر.

٦٣ - وفي الفقرة ٢٠٩، أوصى المجلس بأن تعدّ الإدارة سجلاً شاملاً من أجل استخدام الحيز المتوفر وتقاسمه مع رؤساء الإدارات.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠٠٩

٦٤ - وفي الفقرة ٢١٧، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بتحليل شامل للتكاليف المتكبدة من جراء وجود ٢٩ وكالة من وكالات الأمم المتحدة مع موظفيها خارج مجمع غيغري.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٠٩

٦٥ - وفي الفقرة ٢٢٣، أوصى المجلس بأن تدرس الإدارة فائدة إدراج منتزه آريانا بأكمله أو جزء منه أو قصر الأمم فقط كموقع من مواقع التراث العالمي الثقافي والوطني.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٠

٦٦ - وفي الفقرة ٢٢٦، أوصى المجلس بأن تضمن الإدارة قيام مكتب الأمم المتحدة في جنيف بما يلي:

(أ) إجراء عمليات تفتيش ورصد دوري لجميع المباني كي يتسنى تحديد الأعمال اللازمة لصيانتها أو تحسينها؛

(ب) وضع جدول عمل طويل الأمد بشكل رسمي.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٩

٦٧ - وفي الفقرة ٢٣١، أوصى المجلس أن تضع الإدارة استراتيجيات من أجل خفض معدلات الشواغر في مراكز المؤتمرات لديها.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠٠٩

٦٨ - وفي الفقرة ٢٣٦، أوصى المجلس بأن تضع الإدارة شروطاً أكثر مرونة لاستخدام مراكز المؤتمرات، وأن ترصد إشغالها وتُطوّر الإدارة التجارية لتلك المراكز وفقاً للقواعد التي وضعتها المنظمة.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠٠٩

٦٩ - وفي الفقرة ٢٣٩، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي:

(أ) إجراء تقييم منهجي لمعدات مراكز المؤتمرات من أجل وضع خطة لتغييرها على نحو تدريجي؛

(ب) النظر في صلاحية مراكز المؤتمرات، ووضع خطة لتجديد المعدات على مدى عدة أعوام.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادي والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٠٩

٧٠ - وفي الفقرة ٢٤٣، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تحدد الأولويات فيما بين أهداف خطط عمل الموارد البشرية واختيار عدد محدود منها لتكون لها الأولوية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٧١ - وفي الفقرة ٢٤٨، أوصى المجلس بأن تعهد الإدارة ببعض الأهداف المشتركة إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية ومدير مكتب إدارة الموارد البشرية ووكلاء الأمين العام ذوي الصلة بالمسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية التي تعد ذات أولوية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٧٢ - وفي الفقرة ٢٥٠، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تكفل اتباع مكتب إدارة الموارد البشرية سياسة إعلانية نشطة في البلدان غير الممثلة أو البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

٧٣ - وفي الفقرة ٢٥٤، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن يكفل مكتب إدارة الموارد البشرية مراجعة الحد الأقصى المسموح به من مرشحي كل بلد لدخول امتحانات التوظيف التنافسية الوطنية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٧٤ - وفي الفقرة ٢٥٧، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام مكتب إدارة الموارد البشرية بتنفيذ تدابير لتقليص المدة الفعلية اللازمة لإجراء الامتحانات التنافسية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: يُحدّد فيما بعد

٧٥ - وفي الفقرة ٢٦١، أوصى المجلس بأن تتخذ الإدارة التدابير التي تكفل الامتثال للقرار ٢ (د-١) المؤرخ شباط/فبراير ١٩٤٦، وأن تنظر في ذلك الخصوص، في جملة أمور من بينها، أن تشترط على الملتحقين الجدد بوظائف الفئة الفنية فما فوق الذين لا يجيدون لغتي العمل بأن يتلقوا دروسا في اللغة عند التحاقهم بالإدارة.

٧٦ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام بموجب الفقرة ٣ من قرارها ١١/٥٠ أن يكفل لدى تعيين موظفي المنظمة التقيد الدقيق بأحكام المادة ١٠١ من الميثاق وبالنظمة التي وضعتها الجمعية العامة عملا بتلك المادة وأن يكفل أن يكون الموظفون الذين تعينهم مختلف هيئات الأمم المتحدة يتقنون ويستعملون، عند تعيينهم، لغة واحدة على الأقل من لغتي العمل في الأمانة العامة أو إحدى لغات العمل المستعملة في إحدى الهيئات الأخرى التابعة للمنظمة بالنسبة للموظفين الذين سيعملون في تلك الهيئة والذين لا تزيد مدة تعيينهم على سنتين. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يكفل إيلاء التشجيع على النحو الواجب لاستعمال أية لغة أخرى من اللغات الرسمية وأن يؤخذ ذلك في الاعتبار، ولا سيما عند النظر في الترقيات والانتقال من درجة إلى أخرى، وذلك بهدف ضمان التوازن بين اللغات داخل المنظمة.

٧٧ - ونظرا لعدم اتساق توصية المجلس، فيما يبدو، مع القرار المذكور آنفا، فإن الإدارة غير مخولة بقبولها حيث أن المقترح يقتضي الحصول على توجيه من الدول الأعضاء.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: تحددها الدول الأعضاء لاحقا

- ٧٨ - وفي الفقرة ٢٦٢، أوصى المجلس أيضا بأن تجري الإدارة اختبارا في الكفاءة في لغتي العمل لجميع الملتحقين بالفئة الفنية فما فوق بعد التحاقهم بالعمل بفترة زمنية معينة.
- ٧٩ - يرجى الرجوع إلى التعليقات الواردة في الفقرتين ٧٦ و ٧٧ أعلاه.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: تحدها الدول الأعضاء لاحقا

- ٨٠ - وفي الفقرة ٢٧٥، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام لجنة الخدمة المدنية الدولية بما يلي:

(أ) أن تواصل تحسين أساليب الدراسات الاستقصائية التي تجريها لتكاليف المعيشة ومواقع العمل؛

(ب) أن تعتبر الفترة الزمنية الإجمالية التي تفصل بين الموعد المقرر للدراسات الاستقصائية وموعد صدور التعميم المتعلق بتسوية مقر العمل، مؤشرا للأداء.

الإدارة المسؤولة: لجنة الخدمة المدنية الدولية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمرة التنفيذ

- ٨١ - وفي الفقرة ٢٧٩، وافقت الإدارة على توصية المجلس التي تدعوها إلى ضمان أن تبذل لجنة الخدمة المدنية الدولية كل الجهود الممكنة، ولا سيما عن طريق تشجيع المنظمات على المشاركة في تقديم المعلومات ذات الصلة، لضمان القيام سنويا باستكمال معدلات بدلات الإقامة اليومية.

الإدارة المسؤولة: لجنة الخدمة المدنية الدولية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: مستمرة التنفيذ



٨٢ - وفي الفقرة ٢٨٧، أوصى المجلس الإدارة بأن تكفل قيام لجنة الخدمات المدنية الدولية بتقييم تنفيذ مقترحاتها المتعلقة بالموظفين العاملين في مراكز العمل التي لا يُسمح فيها باصطحاب الأسر وبالإبلاغ عن ذلك في تقريرها السنوي.

الإدارة المسؤولة: لجنة الخدمة المدنية الدولية

الحالة: نفذت

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٨٣ - وفي الفقرة ٢٩٤، أوصى المجلس الإدارة بأن تعزز الموارد المخصصة لاختيار المرشحين لشغل وظائف في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الحالة: نفذت

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٨٤ - وفي الفقرة ٢٩٧، أوصى المجلس الإدارة بأن تكفل قيام إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بإعادة النظر في طريقة اختيار مقدمي خدمات الترجمة الخارجيين وتعزيز المعايير المعتمدة لتقييم أداء فرادى المترجمين.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٠٩

٨٥ - وفي الفقرة ٣٠٣، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بإضفاء الطابع الرسمي على الإجراءات المعتمدة للإدراج في قائمة المترجمين التعاقديين وتعزيز معايير الإدراج في تلك القائمة.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٠٩

٨٦ - وفي الفقرة ٣٠٤، أوصى المجلس أيضا بأن تعزز إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات إجراءاتها لضبط القواعد التي تسري على توظيف المتقاعدين من المنظمة، ولا سيما تلك المتعلقة بالحد الأدنى للأجور.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٠٩

٨٧ - وفي الفقرة ٣٠٨، أوصى المجلس الإدارة بأن تكفل قيام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بما يلي:

(أ) وضع إجراء رسمي لاختيار الخبراء الاستشاريين تنفذه جميع الشُّعَب؛

(ب) الاعتماد على قائمة مشتركة في الإدارة برمتها، تتضمن معلومات من كل شعبة وتسرد لمحات عن الخبراء الاستشاريين الذين قد تستعين بهم الشُّعَب.

٨٨ - ومن المطلوب من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اتباع الإجراءات الرسمية ذاتها المطبقة على جميع الإدارات والمكاتب. وترى الإدارة أنه ليس من مسؤولية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تضع إجراءات خارج نطاق الإجراءات السارية على الإدارات والمكاتب الأخرى. وكما أشار المجلس، يعكف مكتب إدارة الموارد البشرية على إعداد قائمة مركزية بالخبراء الاستشاريين على نطاق الأمانة العامة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الحالة: غير مقبولة

درجة الأولوية: لا ينطبق

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٨٩ - وفي الفقرة ٣١٦، أوصى المجلس بأن توثق الإدارة مجمل هيكل النظم والبيانات التي تستخدمها لتبيان جميع الوصلات البينية وتبادل البيانات بين النظم وطبيعتها والوثائق المتعلقة بجميع الضوابط المرتبطة بها.

٩٠ - فيما يتعلق بأية وظيفة عملية وأي نظام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يرتبط بها، يقعان في نطاق مشروع نظام تخطيط الموارد في المؤسسة (انظر الوثيقة A/62/510/Rev.1)، ستنفذ هذه التوصية باعتبارها جزءاً من المشروع. وفيما يتعلق بأية نظم أخرى، سيلزم توفير التمويل لتنفيذ التوصية تنفيذاً تاماً. ومع ذلك، سوف تُنشأ وظيفة إدارة مركزية لتنسيق عملية وضع الهيكل والمعايير وتعهدهما (بما في ذلك الوثائق)، في إطار عملية تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو المقترح في الوثيقة (A/62/793 و Corr 1).

الإدارة المسؤولة: مكتب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: يتوقف التنفيذ التام على نظر الجمعية العامة في القرار A/62/510/Rev.1 والقرار A/62/793، والموافقة على الأموال المطلوبة للمجالات التي تقع خارج نطاق المشروع.

٩١ - وفي الفقرة ٣١٩، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي:

(أ) اعتماد نهج فعال من حيث التكلفة لاستحداث تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وصيانتها؛

(ب) الفصل على نحو ملائم بين الواجبات المرتبطة بوظائف تكنولوجيا المعلومات.

الإدارة المسؤولة: مكتب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٩

٩٢ - وفي الفقرة ٣٢٢، أوصى المجلس بأن تعيد الإدارة النظر في منهجية دراسة الجدوى النموذجية المعيارية التي تعتمد عليها فيما يتعلق بمشاريع تكنولوجيا المعلومات لضمان تقديم ما يكفي من المعلومات لدعم عمليات اتخاذ القرارات.

الإدارة المسؤولة: مكتب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: يتوقف التنفيذ التام على نظر الجمعية العامة في القرار A/62/793 و Corr.1.

٩٣ - وفي الفقرة ٣٢٨، أوصى المجلس بأن تجري الإدارة عمليات تفتيش منتظمة، مرة في السنة على الأقل، لتحديد أية حسابات خاصة بالاستعمال الفعلي لتكنولوجيا المعلومات تكون قد منحت لموظفين غادروا الأمم المتحدة.

٩٤ - من المقرر أن تنفذ التوصية في سياق تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة ونظام إدارة البيانات الشخصية للمستخدمين في المؤسسة.

الإدارة المسؤولة: مكتب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: يتوقف التنفيذ التام على نظر الجمعية العامة في القرار A/62/510/Rev.1 وتوفير موارد لنظام إدارة البيانات الشخصية للمستخدمين في المؤسسة.

٩٥ - وفي الفقرة ٣٣٢، أوصى المجلس الإدارة بالعمل على أن يصبح نظام إطفاء الحرائق الموجود في غرفتي الخواديم صالحاً للاستخدام، وعلى امتلاك الموظفين المسؤولين عنه المهارات الكافية لتشغيله.

٩٦ - جرى تنفيذ هذه التوصية تنفيذاً فعلياً.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٩٧ - وفي الفقرة ٣٣٣، أوصى المجلس الإدارة بالقيام فوراً بإخراج المعدات والمواد التي قد تتسبب بحريق من غرفتي الخوادم.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٩٨ - وفي الفقرة ٣٣٨، أوصى المجلس الأمين العام بالعمل على أن تواصل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية إعداد هُجُجها المتمحور حول تحديد المخاطر الذي تطبقه في إدارة برنامج عملها، وإقامة الصلة بين تحليل المخاطر والضوابط الداخلية، وإجراءات المتابعة المتعلقة بالتوصيات المقدمة.

الإدارة المسؤولة: مكتب خدمات الرقابة الداخلية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠٠٨

٩٩ - وفي الفقرة ٣٤٠، أوصى المجلس الأمين العام بالعمل على أن تحسن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات الإدارة العامة لعملية مراجعة الحسابات، وبخاصة متابعة أيام عمل مراجعي الحسابات، بغية زيادة معدل ما يُنجر من برنامجها.

الإدارة المسؤولة: مكتب خدمات الرقابة الداخلية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

١٠٠ - وفي الفقرة ٣٤٩، أوصى المجلس الإدارة بالعمل على أن ينفذ مكتب الأمم المتحدة في جنيف استراتيجيات لحفظ الذاكرة المؤسسية للمنظمة، مع إيلاء الاعتبار الخاص للوثائق المتعلقة ببيدات المنظمة ونشوتها.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٠

١٠١ - وفي الفقرة ٣٥٦، أوصى المجلس الإدارة بالعمل على أن ينفذ مكتب الأمم المتحدة في نيروي توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمزيد من السرعة وذلك عبر إبرام اتفاقات خدمات مع جميع وكالات الأمم المتحدة وتقديم خدمات طارئة إضافية بناء على التعهد رسمياً بتسديد المتأخرات التي مضى عليها أكثر من ستة أشهر.

١٠٢ - توقع اتفاقات خدمات ويجري تحديثها في الربع الأخير من كل عام بالنسبة للخدمات التي ستقدم في السنة اللاحقة. ولقد اعتمد مجلس الخدمات المشتركة، وهو الهيئة المعنية بالخدمات العامة المشتركة بين الوكالات، سياسة عامة وإجراءات ستتيح في تحصيل المتأخرات وسحب الخدمات عندما يتكرر عدم الدفع.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في نيروي

الحالة: نفذت

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٠٣ - وفي الفقرة ٣٦٠، أوصى المجلس الإدارة بالعمل على احتفاظ مكتب الأمم المتحدة في نيروي بقدرته على تقديم الخدمات المشتركة إلى كيانات الأمم المتحدة والحصول على التعويض المنصف لقاءها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الأمم المتحدة في نيروي

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٠

١٠٤ - وفي الفقرة ٣٦٣، وافقت الإدارة على توصية المجلس بالعمل على أن يعد مكتب الأمم المتحدة في فيينا جداول مستكملة بالهبات والإيرادات والمبالغ المقرر إنفاقها والمبالغ المنفقة من الصناديق التي تحتفظ بدفاتر حسابات لها.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في فيينا

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٩

١٠٥ - وفي الفقرة ٣٦٤، أوصى المجلس الإدارة بالعمل على أن يقوم مكتب الأمم المتحدة في فيينا بتبيان تكاليف إدارة أعماله وكيفية توزيعها بينه وبين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٠٦ - تقدم شعبة الشؤون الإدارية لمكتب الأمم المتحدة في فيينا/المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الخدمات لبرامج ومكاتب الأمانة العامة التي تتخذ من فيينا مقراً لها. وباعتبار الشعبة خدمة مشتركة، فإنها محكومة بالسياسات نفسها التي تتبعها مكاتب الأمم المتحدة الأخرى في توزيع التكاليف. ولا تقوم الأمانة العامة في الوقت الحالي بتحديد تكاليف الخدمات المشتركة وتوزيعها علىفرادى البرامج المتعاملة معها، وعلى نحو ما اعترف به المجلس، لا يوجد هناك نظام قائم لحاسبة التكاليف في الوقت الراهن. ولذلك فإن التوصية غير مقبولة.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في فيينا

الحالة: غير مقبولة

درجة الأولوية: لا ينطبق

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٠٧ - وفي الفقرة ٣٦٩، وافقت الإدارة على توصية المجلس الداعية إلى تضمين البيان المتعلق بالمبالغ التي تدفع على سبيل الهبة الحساب الذي أودعت فيه.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٩

١٠٨ - وفي الفقرة ٣٧٦، أوصى المجلس الإدارة بالعمل على أن تتضمن التقارير العادية المتعلقة بحالات الغش والغش المفترض التي تقدّم إليه تفاصيل كافية بحيث يتسنى له إجراء تحليل دقيق.

١٠٩ - وستعمل الإدارة مع المجلس على تنقيح نماذج التقارير العادية المستخدمة في الإبلاغ عن حالات الغش.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٠٩

١١٠ - وفي الفقرة ٣٧٧، أوصى المجلس الإدارة بأن تضيف إلى حالات الغش والغش المفترض المحالة إليه، الحالات التي تكشف عنها وتحقق فيها شعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وفرقة العمل المعنية بالمشتريات.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

**باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة في فترات مالية سابقة**

لمحة عامة

١١١ - في الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٦٢ ألف، طُلب إلى الأمين العام أن يقدم تفسيراً وافياً لحالات التأخير في تنفيذ توصيات المجلس عن فترات سابقة، ولا سيما التوصيات التي لم تنفذ بعد بشكل تام والتي مضى عليها عامان أو أكثر.



١١٢ - وقد قدم المجلس في المرفق الأول لتقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ملخصاً لحالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بفترات مالية سابقة. وترد أدناه معلومات عن ٦٥ توصية يرد بياها في المرفق الأول بوصفها توصيات "نفذت بصورة جزئية". وترد المعلومات بالترتيب الذي تعرض به التوصيات في المرفق الأول.

١١٣ - يُلخص الجدول التالي الحالة العامة.

### الجدول ٣

حالة تنفيذ ما ورد في المرفق الأول لتقرير مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من توصيات تتعلق بفترات سابقة وتعتبر غير منفذة تنفيذًا تاماً

| الإدارة المسؤولة                                   | عدد التوصيات | لم تقبل | التوصيات التي نفذت أو تجاوزتها | التوصيات قيد التنفيذ | التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف | التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف |
|--|--------------|---------|--------------------------------|----------------------|------------------------------------|--|
| إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات               | ١            | -       | ١                              | -                    | -                                  | -                                      |
| إدارة الشؤون الإدارية                              | ٢٦           | -       | ٦                              | ٢٠                   | ٩                                  | ١١                                     |
| إدارة الشؤون السياسية                              | ٢            | -       | ١                              | ١                    | -                                  | ١                                      |
| إدارة شؤون الإعلام                                 | ١            | -       | ١                              | -                    | -                                  | -                                      |
| اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ | ١            | -       | -                              | ١                    | ١                                  | -                                      |
| اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا           | ٢            | -       | ١                              | ١                    | ١                                  | -                                      |
| اللجنة الاقتصادية لأفريقيا                         | ٣            | -       | ١                              | ٢                    | ٢                                  | -                                      |
| اللجنة الاقتصادية لأوروبا                          | ١            | -       | ١                              | -                    | -                                  | -                                      |
| لجنة الخدمة المدنية الدولية                        | ٢            | -       | -                              | ٢                    | -                                  | ٢                                      |
| مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية                        | ٢            | -       | ٢                              | -                    | -                                  | -                                      |
| مكتب خدمات الرقابة الداخلية                        | ١            | -       | -                              | ١                    | -                                  | ١                                      |
| مكتب الشؤون القانونية                              | ٢            | -       | ٢                              | -                    | -                                  | -                                      |
| مكتب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات                | ٤            | -       | -                              | ٤                    | -                                  | ٤                                      |
| مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية               | ٣            | -       | ٣                              | -                    | -                                  | -                                      |

| الإدارة المسؤولة                                   | عدد التوصيات لم تقبل | التوصيات التي نفذت أو تجاوزتها الأحداث | التوصيات قيد التنفيذ | التوصيات التي حدد تاريخ مستهدف | التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف |
|--|----------------------|--|----------------------|--------------------------------|--|
| صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية               | ٤                    | ٢                                      | ٢                    | ٢                              | -                                      |
| معهد الأمم المتحدة الأفريقي لبحوث الجريمة والعدالة | ٥                    | ١                                      | ٤                    | ٤                              | -                                      |
| مكتب الأمم المتحدة في جنيف                         | ٣                    | ١                                      | ٢                    | ٢                              | -                                      |
| مكتب الأمم المتحدة في نيروبي                       | ١                    | -                                      | ١                    | ١                              | -                                      |
| معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية        | ١                    | ١                                      | -                    | -                              | -                                      |
| <b>المجموع</b>                                     | <b>٦٥</b>            | <b>٢٤</b>                              | <b>٤١</b>            | <b>٢٢</b>                      | <b>١٩</b>                              |

١١٤ - كما هو مبين في الجدول ٣، يجري حالياً تنفيذ ٤١ توصية قدمت في سنوات سابقة. ومن بين ١٩ توصية لم يحدد لها تاريخ مستهدف، تتعلق ٥ توصيات بأنشطة مستمرة، و ٣ يتعين تحديد تاريخ مستهدف لها و ١١ توصية يتوقف تنفيذها على نظر الجمعية العامة في مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة أو المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو تنفيذها.

#### معلومات مفصلة عن حالة التنفيذ

##### ١ - تقرير المجلس عن فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩<sup>(٤)</sup>

١١٥ - أوصى المجلس، في الفقرة ١٠١، بأن تقوم الإدارة، على سبيل الأولوية، بإنشاء وتنفيذ قاعدة بيانات موحدة لتسهيل إعداد البيانات المالية الموحدة والحد من الاعتماد على التقارير المخصصة. وأوصى المجلس أيضاً بأن يضمن مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات أن جميع التسويات التي أجريت عند إعداد البيانات المالية معتمدة ومؤيدة بإحالات مراجعة كافية.

١١٦ - تم تنفيذ برنامج لتوحيد قواعد للبيانات السبع الخاصة بالمكاتب الموجودة خارج المقر وهي قواعد البيانات المبنية على نظام المعلومات الإدارية المتكامل وذلك لأغراض الإبلاغ في البيانات المالية للأمم المتحدة. وتم أيضاً تنفيذ برنامج لإعداد البيانات المالية

(٤) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٥، المجلد الأول (A/55/5 (vol.1))، الفصل الثاني.

الموحدة لفرادى الصناديق الاستثمارية آليا واستخدم البرنامج في إعداد بيانات فترة السنتين. ويشمل إجراءات كاملة لتتبع جميع المصادر المستخدمة والتسويات التي أجريت لإعداد البيانات المالية الموحدة، وهو متاح للمراجعة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نُفذت

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

## ٢ - تقرير المجلس عن فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١<sup>(٥)</sup>

١١٧ - أوصى المجلس، في الفقرة ٢٨٢، بأن تعجل الإدارة بإقامة نظام محوسب متكامل يربط بين قواعد بيانات جميع الشعب والأقسام والوحدات التابعة لإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات؛ وقد وافقت الإدارة على هذه التوصية.

١١٨ - يربط النظام الإلكتروني لتخطيط الاجتماعات وتخصيص الموارد ونظام الوثائق الإلكتروني eDoc بين قواعد بيانات جميع الشعب والأقسام والوحدات في مركز العمل بنيويورك وذلك فيما يتعلق بالاجتماعات وسلسلة إصدار الوثائق. ومن ثم، تعتبر هذه التوصية منفذة.

١١٩ - ومتابعة لهذه التوصية قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصيات مماثلة، وما برحت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تتابع مفهوم الإدارة العالمية المتكاملة. وقد استُهلّت مبادرة تكنولوجيا المعلومات الشاملة في عام ٢٠٠٦ ويجري تنفيذها حاليا في مراكز العمل الأربعة التي تقدم خدمات المؤتمرات وذلك لترشيد عمليات المؤتمرات وكفالة اتساقها، وتعزيز قابلية التشغيل البيئي للنظم والنهوض بكفاءتها. والهدف هو تنفيذ استراتيجية على نطاق المنظمة والأنشطة المشتركة، والبيانات وبرامج التكنولوجيا على صعيد المنظمة، ما من شأنه أن يؤدي إلى اتباع نهج موحد عالمي يدعم عملية اتخاذ القرارات والوصول الآني إلى البيانات ومواءمة النظم. بمزيد من الفعالية مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة. وحددت الإدارة أولويات العمل في مجالات تطوير تكنولوجيا المعلومات وتكاملها قدر المستطاع. ويجري حاليا تنفيذ قاعدة مشتركة لبيانات المتعاقدين وقاعدة بيانات

(٥) المرجع نفسه، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٥، المجلد الأول والتصويب ((A/57/5 (vol.1&Corr.1)، الفصل الثاني.

مصطلحات موحدة. وعممت الإدارة نظام تحديد مواعيد الاجتماعات وخدماتها في مراكز العمل الرئيسية الأربعة وواصلت تطوير النظامين الرئيسيين أي نظام توزيع مهام المترجمين الشفويين/النظام الإلكتروني لتخطيط الاجتماعات وتخصيص الموارد ونظام الوثائق الإلكتروني eDoc (إدارة الوثائق) وصولاً إلى التكامل التام.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

### ٣ - تقرير المجلس عن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣<sup>(٦)</sup>

١٢٠ - أوصى المجلس، في الفقرة ٤٧، بأن تستعرض الأمم المتحدة آلية تمويل الخصوم المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد.

١٢١ - قررت الجمعية العامة، في دورتها الحادية والستين، أن توجّل النظر في مسألة تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ويجري حالياً تقديم اقتراح آخر بشأن هذه المسألة لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وسوف تتخذ الإجراءات الملائمة استناداً إلى القرارات التي ستتخذها الجمعية العامة. وقد سجلت الخصوم المستحقة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٢٢ - ويذكر أن الخصوم المتعلقة بنهاية الخدمة ذات الصلة بالاستحقاقات من الإجازات السنوية ومنحة الإعادة إلى الوطن أقل بكثير من الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ولذلك فإنها تعتبر جزءاً من التكاليف العامة للموظفين وفقاً للإجراءات المعمول بها، ولم تخصص موارد، ولا يجري التفكير في تخصيصها، لتمويل هذه الخصوم سلفاً باستثناء حالة الصناديق الاستثمارية وصناديق التعاون التقني، حيث تتراكم مستحقات منحة الإعادة إلى الوطن وتمول حالياً بصفتها جزءاً من العملية العادية لتجهيز كشوف المرتبات في أثناء وجود الموظفين في الخدمة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

(٦) المرجع نفسه، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٥، المجلد الأول (A/59/5 (vol.1)) الفصل الثاني.

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: يتوقف التنفيذ التام على نظر الجمعية العامة

١٢٣ - قرر المجلس، في الفقرة ٥٢، تأكيد توصيته السابقة بأن تتخذ الإدارة ما يلزم لاستعراض تلك الصناديق الاستثمارية التي تم تحقيق أغراضها منذ أمد طويل بغية تحديد الصناديق الاستثمارية الحاملة التي لم تعد لها ضرورة وإقفالها.

١٢٤ - تستعرض شعبة تخطيط البرامج والميزانية بصورة منتظمة قائمة الصناديق الاستثمارية الحاملة وتتابع مع مكاتب التنفيذ المعنية بكل منها وضع الصناديق والإجراءات التي يتعين اتخاذها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٢٥ - في الفقرة ٦٧، وافق صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية على توصية المجلس المكررة بأن يمثل ويتقيد بسياسة الإبلاغ المتعلقة بتقديم التقارير المالية النهائية المصادق عليها والمراجعة بغية كفالة إقفال حسابات المشاريع المكتملة تشغيليا وماليا في الدفاتر في حينها. ووافق الصندوق أيضا على توصية المجلس بأن يعيد الشركاء المنفذون سريعا كافة الأموال غير المنفقة للمشاريع المكتملة.

١٢٦ - في الفترة من ١٩٩٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، خضع ١٢١ مشروعا (٢٤ في المائة من المشاريع المكتملة) لإجراءات الإقفال؛ وأقفل ٥٧ مشروعا إضافيا بنهاية آذار/مارس ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، تم تلقي ١٧٩ من تقارير استخدام الأموال (تمثل نسبة ٩٥ في المائة) في موعد إقفال حسابات فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٢٧ - وأجريت تحسينات كبيرة فيما يتعلق بإقفال المشاريع المكتملة تشغيليا وماليا في المواعيد المناسبة. ونجحت هذه التحسينات عن: (أ) تقديم مؤسسة الأمم المتحدة موارد إضافية لتعيين موظف شؤون مالية وموظف برامج لتناول مسائل مراجعة الحسابات والتوصيات المطروحة؛ (ب) تطوير استراتيجية شاملة لتناول شتى مسائل مراجعة الحسابات. وتضمنت الاستراتيجية، في جملة أمور، المهام التالية: إعداد إجراءات تشغيل معيارية بشأن إقفال المشاريع؛ تحديث الدليل/المبادئ التوجيهية لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية؛ تغيير

السياسة بالنسبة للمشاريع المكتملة التي لها أرصدة غير مستخدمة أقل من ١ ٠٠٠ دولار والتي يمكن الاحتفاظ بها لدى الشريك المنفذ (الأرصدة غير المستخدمة التي تزيد عن ١ ٠٠٠ دولار لا بد من إعادتها إلى صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية)؛ وتعزيز آليات المراقبة.

١٢٨ - يعقد صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية اجتماعات أسبوعية مع شعبة الحسابات لاستعراض التقدم الذي أحرزته المشاريع المكتملة ومطابقة أرصدها وبشأن مسائل معلقة أخرى. واستنادا إلى التقارير المالية في نهاية السنة، أجرى صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية تحليلا لإيرادات الفوائد المستحقة والسلف المعلقة والمستحقة حسبما أُبلغ عنها لكل مشروع وقام بمطابقة تلك الأرقام مع التقارير المالية السابقة الواردة من الشريك المنفذ، وسجلات نظام المعلومات الإدارية المتكامل وقاعدة بيانات تتبع مسار الأموال لدى صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. وتجري حاليا مطابقة ما لوحظ من فوارق مع كل شريك منفذ لحلها وغلق ملفها. وبفضل هذا التحليل تمكن صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية من تحليل جميع المشاريع المكتملة والأرصدة المعلقة لمدة تزيد عن سنتين. ويتابع صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية مع الشركاء المنفذين أرصدهم من إيرادات الفوائد المعلقة والسلف المستحقة وضرورة إعادة تلك الأرصدة إلى صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية.

١٢٩ - وبدأ صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية إعداد تقارير عمليات مطابقة فصلية بشأن الأرصدة المعلقة وإجراءات المتابعة ذات الصلة حتى إقفال المشاريع المكتملة. واستضاف صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية أيضا فريق تمويل المنح التابع لمؤسسة الأمم المتحدة وعقد اجتماعات عديدة لاستعراض تدفقات العمل الحالية، واحتمالات تحسينه، وبصفة خاصة إقفال المشاريع بصورة فعالة، وإعادة الأموال المستحقة لمؤسسة الأمم المتحدة، والاختلافات في تتبع الأموال بين صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة والتقدم المحرز بشأن إقفال المشاريع المكتملة.

١٣٠ - وبفضل الخطوات المتخذة لتحسين مراقبة المشاريع تمكن صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية من تقديم نسبة ٩٥ في المائة من تقارير الاستخدام المالي للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. واستنادا إلى تحليل التقدم الذي أعده صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية والتحسينات التي لوحظت حتى الوقت الحاضر، يستدل من تقديرات صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية على أن زهاء ٧٥ في المائة من الأرصدة المعلقة لمدة تزيد عن عام سوف ترد بنهاية عام ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى التقدم

المحرز حتى الوقت الحاضر، يستدل من تقديرات صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية على أن ٧٠ في المائة تقريبا من المشاريع المعلقة سوف تقفل بنهاية عام ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، يكون صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية قد عالج أسباب تأخر تقديم التقارير.

الإدارة المسؤولة: صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

١٣١ - أفاد المجلس، في الفقرة ٧٠، بأن صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية وافق على توصية المجلس بأن يعالج الصندوق، بالتعاون مع شركائه المنفذين، أسباب التأخير في تقديم التقارير السردية عن المشاريع المكتملة أو عدم تقديمها، وذلك لضمان إتاحة هذه التقارير في الوقت المناسب.

١٣٢ - عالج صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية أسباب التأخير في تقديم التقارير السردية الختامية من خلال الآليات التالية: توجيه مذكرات تذكيرية إلى الشركاء المنفذين؛ وضع إجراءات عمل موحدة بشأن إقفال المشاريع؛ وضع إجراءات عمل موحدة بشأن التقارير؛ وتحديث الدليل/المبادئ التوجيهية لصندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية، وجميعها تؤكد من جديد اشتراط تقديم التقارير السردية في المواعيد المحددة. وفضلا عن ذلك، وكما هو مبين أعلاه، طلب صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية وتلقى تمويلًا إضافيًا من مؤسسة الأمم المتحدة من أجل تعيين موظف برامج متفرغ لرصد ما يرد من تقارير سنوية وتقارير سردية ختامية، وضمان مطابقة البيانات مع مؤسسة الأمم المتحدة. وسيتم، أيضا موظف البرامج مسؤولية استعراض وتقييم التقارير السردية الختامية المتأخرة والمعلقة، وبصفة خاصة، ضمان الاستفادة من الدروس المكتسبة وتسليط الضوء على المشاريع التي يعتقد أنها صالحة لتبيان الموضوع وإعداد موجزات عنها لكي يستخدمها صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة في المستقبل.

١٣٣ - وإضافة إلى ذلك، استهل صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية مبادرة لاستخدام متدربين داخليين ومتطوعين للمساعدة في رصد وتقييم التقارير السردية. ولضمان قيام المتدربين الداخليين بعملية تقييم متسقة، أعد موظف البرامج مبادئ توجيهية كتابية، وهو الموظف المسؤول عن إدارة هذه المهمة بصورة عامة وعن مراقبة الجودة. وفضلا عن ذلك، أجرى صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية تحليلا للتقارير المرحلية السردية

السببية من أجل ضمان الاتساق والقيمة المضافة. واستناد إلى هذا التحليل، وضع صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية مبادئ توجيهية موحدة جديدة للتقارير المرحلية السردية السنوية بهدف أن تكون هذه التقارير أيسر من حيث كتابتها واستعراضها وتقييمها، وبذلك يتحسن رصدها وتقييمها بصورة عامة. والشكل الجديد المبسط للتقرير هو أن يكون تقريراً مرحلياً سنوياً موجزاً وموحداً. ويركز الشكل الجديد على الاختصار والتماسك والاتساق والتعاون. وتحدد المبادئ التوجيهية من طول التقارير لتصبح في شكل موجز تنفيذي يتألف من أربع صفحات، مع التأكيد على تضمين التقرير جميع المعلومات الضرورية. والقصد من الإجراء الجديد القاضي بتقديم تقرير مرحلي سنوي موحد واحد هو كفالة إدراج المدخلات من جميع الوكالات المعنية وضمان الاتساق والتضافر بين الأطراف المنفذة في أثناء تنفيذ إجراء الإبلاغ.

١٣٤ - وقام صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية بتنفيذ إجراء دقيق لمراجعة ورصد التقارير السردية لجميع المشاريع التي مولتها مؤسسة الأمم المتحدة حتى الوقت الحاضر. ونتيجة لذلك، تبين أن من بين الـ ٥٧٠ تقريراً سردياً التي كان ينبغي تقديمها في نهاية عام ٢٠٠٧، تلقى صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ٤٤٧ تقريراً (٧٩ في المائة) قبل الموعد المحدد، و ٨١ تقريراً (١٤ في المائة) غير مطلوبة/واجبة التقديم، لأنها تتعلق بمسح التخطيط، ولم يرد في الموعد المحدد العدد المتبقي من التقارير وهو ٤٢ تقريراً (أو ٧ في المائة). ونتيجة لذلك، يكون صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية قد عالج أسباب حالات التأخير في تقديم التقارير السردية/أو عدم تقديمها.

الإدارة المسؤولة: صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٣٥ - أوصى المجلس، في الفقرة ٨٩، أن تتبنى الأمم المتحدة وتنفذ منهجية موحدة لتحديد إجمالي تكلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تحسين عملية اتخاذ القرارات بشأن مسائل من قبيل الاستعانة بمصادر خارجية واسترداد التكاليف.

١٣٦ - أعدت استراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تنظر فيها الجمعية العامة (انظر A/62/793 and Corr.1). تعالج الاستراتيجية هذه المسألة بإنشاء رقابة على ميزانية



جميع مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة مع كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات وتقتصر إطارا عالميا للإدارة المالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الإدارة المسؤولة: مكتب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: يتوقف التنفيذ التام على نظر الجمعية العامة في الوثيقة A/62/793، و Corr.1.

١٣٧ - أوصى المجلس، في الفقرة ٩٥، بأن تستعرض الأمم المتحدة عمليات تفويض السلطة، ومنهجية ورصد إدارة البيانات والمعلومات المحوسبة.

١٣٨ - أعدت استراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تنظر فيها الجمعية العامة (انظر A/62/793 و Corr.1)، وتم تعميم نشرة الأمين العام عن حساسية المعلومات وتصنيفها وتناولها (ST/SGB/2007/6). وسوف تقوم وحدة البنيان والمقاييس باستعراض الممارسات الحالية لإدارة المعلومات. بيد أنه حسبما ورد في نشرة الأمين العام تتخذ قرارات كثيرة بشأن تصنيف وتناول البيانات (محوسبة أو غير محوسبة) من قبل أصحاب البيانات الحقيقيين.

الإدارة المسؤولة: مكتب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: يتوقف التنفيذ التام على نظر الجمعية العامة في الوثيقة A/62/793 و Corr.1

١٣٩ - أوصى المجلس، في الفقرة ٩٧، بأن تنشئ الإدارة، كما هو معتزم، حافظة رسمية لأصول تكنولوجيا المعلومات تتماشى مع أفضل ممارسات صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من أجل توفير رؤية مكتملة لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاريعها ومرافقها في كافة الوحدات التنظيمية للأمم المتحدة.

١٤٠ - استكملت بنجاح عملية الشراء لنظام إدارة المشاريع والحفاظ في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨، وتم التعاقد على تراخيص البرامج. بيد أن الأموال لم تتوفر لتنفيذ المشروع في فترة

السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتؤكد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بصيغتها الواردة في (انظر A/62/793 و Corr.1)، على أهمية إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحواظ الاستثمار بصورة شاملة. وتقتصر الاستراتيجية تنفيذ نظام لإدارة حواظ المؤسسة.

١٤١ - نتيجة للقيود المفروضة على الموارد في الوقت الراهن، تم الحصول على التراخيص، ولكن العمل التنفيذي لم يبدأ كما كان مخططاً له مبدئياً. ولكن، أبرم ترتيب تعاوني مع إدارة الدعم الميداني للتنفيذ على نطاق محدود يشمل إدارة مشاريع لعملاء معينين فقط. ويتطلب التنفيذ التام للمشروع وإدارة الحواظ للأمانة العامة للأمم المتحدة توفر تمويل مناسب في الفترات المالية في المستقبل. ومن المزمع إدراج مسألة قابلية تشغيل إدارة الأصول في إطار مشروع تخطيط موارد المؤسسة.

الإدارة المسؤولة: مكتب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: يتوقف التنفيذ التام على نظر الجمعية العامة في الوثيقتين A/62/793 و Corr.1 و A/62/510/Rev.1، فضلاً عن توفير أموال كافية.

١٤٢ - في الفقرة ١٥٤، أفاد المجلس بأن مكتب الأمم المتحدة في جنيف وافق على توصية المجلس بأن (أ) ينشئ ويوثق إطاراً للاختبارات والنتائج لكل مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (ب) وينشئ مكتباً لمساعدة مستعملي الحاسوب كما هو معتزم.

١٤٣ - تم إنشاء مكتب لإدارة المشاريع في مكتب الأمم المتحدة في جنيف يدير حملة مهام منها، إثبات صحة برامج الاختبارات لجميع مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبذلك يكون الجزء (أ) من التوصية قد نفذ.

١٤٤ - وفيما يتعلق بالجزء (ب) من التوصية، اقترحت الأمانة العامة تنفيذ نظام لإدارة العلاقات مع العملاء، يشمل تزويد مكتب لمساعدة مستعملي الحاسوب بأداة لإصدار إشعارات استلام مرقمة. وفي هذه الأثناء، سينفذ مكتب الأمم المتحدة في جنيف حل المصدر المفتوح كأداة لمكتب مساعدة مستعملي الحاسوب بنهاية عام ٢٠٠٨.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

١٤٥ - أوصى المجلس، في الفقرة ٢١٤، بأن تنفذ الإدارة إجراء الكشف عن خسائر الاستثمارات، على النحو المنصوص عليه في القاعدة ١٠٤-١٦ من النظام المالي.

١٤٦ - بما إنه ليس من الضروري دائما الإبلاغ عن كل مكسب أو خسارة، تجمع المكاسب أو الخسائر في تقارير عادية بشأن أداء الاستثمارات بصورة عامة تقدم إلى كبار المديرين على أساس منتظم.

١٤٧ - وترى الإدارة أن المادة ١٠٤-١٦ من النظام المالي بحاجة إلى تنقيح لكي تصبح عملية بقدر أكبر. والعمل في مشروع مواءمة النظام المالي والقواعد المالية مستمر واستنادا إلى التوقيت الحالي، من المستهدف أن تكتمل الاستعراضات والمشاورات الداخلية إلى حد كبير بنهاية عام ٢٠٠٨، وبعد ذلك سيقدم النظام والقواعد المنقحة إلى الجمعية العامة لاعتماده.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠٠٩

١٤٨ - في الفقرة ٢٢٢، وافقت الإدارة على توصيات المجلس بأن تحدد وتنظم تعديلات طلبات الشراء في المرحلة المناسبة من عملية الشراء لزيادة كفاءتها.

١٤٩ - يجري حاليا استعراض دليل المشتريات. وسوف يتضمن شروطا ملائمة في إطار البند ٨-٥ "استراتيجية الاقتناء" تتناول تحديدا تعديلات الاقتناء وبهذا تراعي اهتمام المجلس. بيد أنه ينبغي ملاحظة أن المادة ٩-٧ من النص الحالي من دليل المشتريات "إلغاء وثائق طلب تقديم العطاءات" تتضمن إجراءات بشأن الظروف التي ينبغي في ظلها إلغاء وثائق طلب تقديم العطاءات.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

١٥٠ - وفي الفقرة ٢٣٦ أوصى المجلس بأن تطلب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة شعبة المشتريات في تنفيذ مدونة أخلاقيات المهنة وتوقيع إقرارات عدم التبعية لجميع الموظفين الذين يشاركون في عمليات المشتريات.

١٥١ - عكفت إدارة المشتريات على إعداد مشروع معايير سلوك لجميع موظفي الأمانة العامة، بمن فيهم موظفو البعثات الميدانية والمكاتب خارج المقار والمحاكم الدولية. وقد أُعد مشروع نشرة الأمين العام وتجري الآن مناقشته مع المكاتب ذات الصلة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

١٥٢ - وفي الفقرة ٢٣٨ وافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على توصية المجلس بأن: (أ) تنشئ لجنة لاستعراض الموردين على النحو المنصوص عليه في الفرع ٣-٥ من دليل المشتريات، (ب) تستعرض أداء الموردين قبل منح العقود للبائعين، عملاً بالفرع ١٤-٥ من دليل المشتريات.

١٥٣ - رغم أن يعتبر الجزء (أ) من التوصية، المتعلق بإنشاء لجنة لاستعراض الموردين، يعتبر مفهوماً بالكامل، نظراً لحجم أنشطة مشتريات اللجنة وإلى أن فريق مشترياتها يتكون من أربعة موظفين، فإنه يتعذر تنفيذ ذلك الجزء من التوصية. ويجري الالتزام بشكل كامل بالفصل الخامس من دليل المشتريات المتعلق بتسجيل الموردين المتوقعين، وتُجري وحدة المشتريات استعراضاً متأنياً نظراً لمحدودية مواردها. واستقدم موظف صرف له مرتب من أموال المساعدة العامة المؤقتة من أجل استعراض ملفات البائعين وطلباتهم كذلك.

١٥٤ - وفيما يتصل بالجزء (ب) من التوصية، فقد صدرت تعليمات إلى جميع الموظفين الذين ينفذون عمليات الشراء علاوة على الموظفين الذين يقومون بالاستلام والذين يجرون عمليات التفتيش، بأن يولوا اهتمامهم لهذه التوصية. ولن تُمنح عقود جديدة للموردين غير العاملين.

١٥٥ - وفي ضوء ما ذكر أعلاه، فقد نفذت هذه التوصية قدر الإمكان.

الإدارة المسؤولة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٥٦ - وفي الفقرة ٢٥٤ أوصى المجلس الإدارة بأن تقوم بما يلي، في ضوء إرشادات مكتب إدارة الموارد البشرية، مع أفراد دور كبير لكلية موظفي الأمم المتحدة:

(أ) الإبلاغ عن الأنشطة التدريبية وتكاليفها؛

(ب) استعراض نظم المعلومات الإدارية من أجل رصد التدريب بصورة يمكن الاعتماد عليها؛

(ج) النظر في اقتسام مجموعة من المؤشرات الأساسية على مستوى النظام الموحد للأمم المتحدة بهدف تيسير وضع النقاط المرجعية فيما يتصل بالأشياء التي يمكن إنجازها والتكاليف؛

(د) استعراض ما إذا كان المستوى الحالي من التمويل المرصود للتدريب والنتائج متسقا مع الأولوية الممنوحة لتنمية قدرات الموظفين؛

(هـ) تحديد أو استكمال ونشر سياسات ومبادئ توجيهية واضحة للتدريب في الحالات التي لم يُنجز فيها ذلك بعد، بشكل يتماشى مع إطار التعليم في المنظمة الذي وافقت عليه شبكة الموارد البشرية في تموز/يوليه ٢٠٠٣؛

(و) إعداد قوائم بالجهات التي توفر التدريب على المستويات المناسبة (على صعيد المقر؛ والمستويين الإقليمي والقطري) من أجل تقاسمها بين المنظمات؛

(ز) تطوير تقاسم المعارف والمواد بين الوكالات على نحو ذي طابع رسمي أكثر وضوحا؛

(ح) تحسين تقييم النتائج المنجزة من خلال التدريب بغرض تقييم تأثيره على كفاءة العمليات وفعاليتها.

١٥٧ - تجدر الإشارة إلى أن الجزء (ح) من التوصية قد نُفذ تنفيذا تاما.

١٥٨ - وفيما يتعلق بتلك التوصية، يجري الإعداد لإدخال نظام لإدارة التعلم في عام ٢٠٠٩.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٩

١٥٩ - وفي الفقرة ٢٦٧ أوصى المجلس بأن يعالج مكتب خدمات الرقابة الداخلية عمليات التأخير في إبلاغ نتائج مراجعاته بما يكفل إصدار التقارير في موعدها.

١٦٠ - إن تنفيذ هذه التوصية عملية مستمرة. غير أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات اتخذت تدابير لتحسين التقيد بمواعيد إصدار تقارير المراجعة من خلال الرصد والمتابعة الدقيقين للتقدم الذي تحرزه كل مهمة من مهام المراجعة.

الإدارة المسؤولة: مكتب خدمات الرقابة الداخلية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمرة التنفيذ

١٦١ - وفي الفقرة ٢٨٧ وافق معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة على توصية المجلس بأن يقيم المعهد أداء مشاريعه ويضع مبادئ توجيهية ومؤشرات بناء على ذلك، وأفاد بأنه قام، منذ مراجعة الحسابات التي أجراها المجلس، باستحداث أحكام فنية ومالية تتعلق بالتقييم الخارجي للمشاريع في كل مشروع من المشاريع التي أعدها.

١٦٢ - أجرى المعهد، فيما يتعلق بالمشاريع ذات بنود التمويل الخاصة، التقييمات الخارجية المطلوبة فيما يتعلق بعدد من تلك المشاريع. واختار المعهد تعميم استبيانات و/أو إجراء تحليل لرضا العملاء، باعتبار ذلك أنشطة تدريب في المقام الأول وبدلاً عن التقييم الخارجي المتصور. وأدخلت الإدارة الحالية للمعهد مشروعاً خاصاً بمديري/موظفي المشاريع بهدف

تنفيذ عمليات تقييم المشاريع المطلوبة على أساس منتظم بحلول عام ٢٠٠٨. وتعكف إدارة المعهد على إنجاز المبادئ التوجيهية والمؤشرات ذات الصلة.

الإدارة المسؤولة: معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٠٩

١٦٣ - وفي الفقرة ٢٩٠ كرر المجلس تأكيد توصيته بأن تصدر الأمانة العامة للأمم المتحدة تفويضا يمنح السلطة لمدير معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة.

١٦٤ - لا تزال هذه التوصية قيد الاستعراض.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

١٦٥ - وفي الفقرة ٢٩٢ أوصى المجلس بأن تتخذ الإدارة تدابير مناسبة لشغل الوظائف الشاغرة في الوقت المناسب.

١٦٦ - يعكف معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة على اتخاذ خطوات ترمي إلى شغل الوظائف الشاغرة في الوقت المناسب. وتم، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، شغل أربع وظائف شاغرة وبقيتوظيفتان. وقد اكتملت عملية الاختيار فيما يتعلق بكلتاوظيفتين المتبقيتين، لكنها لم تؤد إلى شغلها. ويجري إعداد قائمة لتصفية المرشحين للشواغر المتبقية ويُنتظر شغلوظيفتين الشاغرتين المذكورتين بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

الإدارة المسؤولة: معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

١٦٧ - وفي الفقرة ٣٠٦ أوصى المجلس بأن يتشاور معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية مع إدارة الأمم المتحدة ومعاهد البحوث الأخرى لإيجاد حلول تعاقدية مناسبة للتكاليف المتعددة السنوات.

١٦٨ - جرت مناقشة مسألة الحلول التعاقدية للتكاليف المتعددة السنوات. وفي ضوء الصعوبات التي تكتنف توظيف الباحثين في هيئة مستشارين لأكثر من سنتين، بموجب النظام الإداري الحالي للموظفين في الأمم المتحدة، سيعمد المعهد إلى توظيف باحثين محليين لفترة لا تتجاوز ٢٤ شهرا متتاليا.

الإدارة المسؤولة: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٦٩ - وفي الفقرة ٣٤٩ أوصى المجلس الإدارة بأن: (أ) تنفذ خطة شاملة لمكافحة الفساد والاحتيال في منظومة الأمم المتحدة، (ب) تنشئ لجنة لمكافحة الفساد والاحتيال تكون بمثابة إطار فعال ومركز تنسيق لآلية مكافحة الفساد والاحتيال في المنظومة، (ج) تنظيم دورات تدريب وحلقات عمل بشأن أخلاقيات المهنة والتوعية بالفساد والاحتيال بين المديرين والموظفين الدوليين والمحليين وغيرهم من أصحاب المصلحة، (د) تعد آليات مناسبة للبت في الحوادث التي يجري التبليغ بها والكشف عنها وفي ادعاءات الفساد والاحتيال، (هـ) استعراض عمليات التحقيق في المكاتب الموجودة خارج المقر.

١٧٠ - استعرضت هذه الخطة ضمن مشروع إنشاء مؤسسة لإدارة المخاطر وإطار رقابة داخلية للأمانة العامة. وسيتم تكييف الخطة، بعد أن تنظر الجمعية العامة في مقترح مؤسسة إدارة المخاطر وإطار الرقابة الداخلية للأمانة العامة، في صورته الواردة في الوثيقة A/62/701 و Corr.1، بحيث تعكس دورها في ذلك الإطار.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: يتوقف التنفيذ التام على نظر الجمعية العامة في المسألة



#### ٤٤ تقرير المجلس عن فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٧)

١٧١ - في الفقرة ٨٥ أفاد المجلس بأن الإدارة وافقت على توصية المجلس بأن تعزز ضوابطها في مجال التصديق على مدفوعات سلف السفر المتعلقة ببذل الإقامة اليومي والموافقة عليها، وأن تكفل بأن يشمل تشغيل نظام إدارة المعلومات المتكامل ضوابط لرفض أي قسيمي سفر منفصلتين تصدران لمستفيد واحد تحملان نفس تفاصيل المطالبة.

١٧٢ - ونفذ مشروع التشغيل الآلي لنظام تقديم مطالبات السفر على أساس تجريبي. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، وبعد فترة طويلة من التطوير والاختبار، بدأ العمل بنظام البوابة الحاسوبية لمطالبات السفر في ثلاث إدارات بالمقر. وسيتم تعميم النظام على الإدارات الأخرى خلال ما تبقى من عام ٢٠٠٨ وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٩، استناداً إلى نتائج هذا المشروع التجريبي.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٠٩

١٧٣ - وفي الفقرة ١١٧، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن يقوم مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، بالتنسيق مع دوائر إدارة خدمات المرافق، بتحسين تسجيل الممتلكات وحفظ سجلاتها لكفالة تقييم الممتلكات غير المستهلكة بشكل سليم في الملاحظات على البيانات المالية.

١٧٤ - تم تسوية التعديلات الناشئة عن الجرد المادي للممتلكات بالمقر في عام ٢٠٠٥، واعتمدت على النحو الواجب وأدمجت في البيانات المتعلقة بالممتلكات غير المستهلكة في الملاحظات على البيانات المالية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: يحدد فيما بعد

(٧) المرجع نفسه، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٥، المجلد الأول (A/61/5 (Vol. I)، الفصل الثاني.

١٧٥ - وفي الفقرة ١١٩ وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تكفل الالتزام الصارم بأحكام الأمر الإداري ST/AI/2003/5 عند إجراء الجرد المادي للممتلكات.

١٧٦ - منذ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، يجري الامتثال إلى الأمر الإداري ST/AI/2003/5 فيما يتعلق بالأصناف التي تدرج في كشوفات جرد الممتلكات غير المستهلكة. وحذفت الأصناف التي تقل قيمتها عن ٥٠٠ دولار، عدا الأثاث، وكذلك الأصناف التي تتراوح قيمتها بين ٥٠٠ و ١ ٥٠٠ دولار من الممتلكات "غير الجذابة"، عدا الأثاث. وبناء على الأمر الإداري المذكور، تتولى تنفيذ الجرد المادي الإدارات والمكاتب وليس وحدة مراقبة الممتلكات.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٧٧ - وفي الفقرة ١٦٧ أوصى المجلس بأن تضع اللجنة الاقتصادية لأوروبا استراتيجية شاملة لجمع الأموال، مع توفير الأدوات المناسبة لتنفيذها.

١٧٨ - لا يشير تقييم قدرة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على جمع الأموال، الذي أجراه مستشار خارجي في عام ٢٠٠٧، إلى ضرورة وضع استراتيجية مركزية لجمع الأموال. وأوصى تقرير التقييم في جملة أمور بتحسين صورة اللجنة وسط المانحين الثنائيين والمتعددين باعتبارها وكالة إنمائية؛ وتطوير صورتها باعتبارها مؤسسة ذات شأن؛ وتيسير جمع الأموال بصورة لا مركزية، لا سيما من خلال تعزيز التعاون والتعاقد بين المختصين بجمع الأموال في الشعب المختلفة، وتنظيم دورات للتدريب على أساليب جمع الأموال، وما إلى ذلك. وناقشت اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا مسألة جمع الأموال خلال عملية تنقيح استراتيجية التعاون التقني للجنة، في عام ٢٠٠٧. واستناداً إلى تقييم تنفيذ استراتيجية التعاون التقني لعام ٢٠٠٤، توصلت الدول الأعضاء إلى أنه يتعين استمرار جمع الأموال في اللجنة الاقتصادية لأوروبا على أساس غير مركزي، نظراً إلى أن شعبها ومستشاريها الإقليميين يتمتعون بدرجة أعمق في هذا المجال وبقدرة أفضل على الاتصال بالمانحين الحريصين على توفير الدعم لأنشطة التعاون التقني على أساس قطاعي. وانعكس هذا المفهوم في استراتيجية التعاون التقني المنقحة، التي أقرتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الثانية والستين، في نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

الإدارة المسؤولة: اللجنة الاقتصادية لأوروبا

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٧٩ - وفي الفقرة ٢٠٤ وافق صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية على توصية المجلس بأن يكشف رصده لتقديم البيانات المالية الختامية المعتمدة لكفالة إغلاق حسابات جميع المشاريع المنجزة من الناحيتين التشغيلية والمالية على الفور، والامتنال لما يشترطه الصندوق بأن يعيد الشركاء المنفذون جميع الأموال غير المنفقة المتعلقة بالمشاريع المنجزة.

١٨٠ - يرجى الرجوع إلى التعليقات الواردة أعلاه (الفقرات ١٢٦-١٣٠) رداً على الفقرة ٦٧ من تقرير المجلس لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

الإدارة المسؤولة: صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

١٨١ - وفي الفقرة ٢١٢ كرر المجلس توصيته السابقة بأن يعالج صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية، بالتعاون مع شركائه المنفذين، أسباب التأخير في تقديم أو عدم تقديم التقارير السردية عن المشاريع المنجزة، وذلك لضمان إتاحة المعلومات اللازمة لرصد المشاريع الجارية وتقييم مقترحات المشاريع الجديدة.

١٨٢ - يرجى الرجوع إلى التعليقات الواردة أعلاه (الفقرات ١٣٢-١٣٤) رداً على الفقرة ٧٠ من تقرير المجلس لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

الإدارة المسؤولة: صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٨٣ - وفي الفقرة ٢٣٢ وافقت الإدارة على توصية المجلس بوضع خطة مكتوبة بشأن نوعية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقوم على المبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات أهداف الرقابة على تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المتصلة بها فيما يتعلق بالتخطيط والتنظيم، وبالنظر في تكييف العمليات وفقا للنهج أو الإطار القياسي المعتمد لضمان الجودة فيما يخص أهداف الرقابة على تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المتصلة بها.

١٨٤ - أدرجت مسألة وضع خطة وتحقيق اتساق العمليات مع الإطار المذكور في الاستراتيجية الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أعدت من أجل أن تنظر فيها الجمعية العامة (انظر الوثيقة A/62/793 و Corr.1).

الإدارة المسؤولة: مكتب رئيس موظفي تكنولوجيا المعلومات

الحالة: قيد التنفيذ

الأولية: عالية

التاريخ المستهدف: يتوقف التنفيذ التام على نظر الجمعية العامة في الوثيقة A/62/793

١٨٥ - وفي الفقرة ٢٥٦ أوصى المجلس بأن تنجز الإدارة كل المبادرات المتبقية لإدخال نظم التشغيل الآلي، وأن تضع جداول زمنية محددة لإنجازها واستخدامها بصورة جماعية في الإنتاج، وأن تكفل معالجة المسائل المتصلة بالضوابط عند تطوير ما يصاحب ذلك من تطبيقات.

١٨٦ - اكتمل تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع المجلس الدولي لعلوم تأصيل الأعلام (نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ونظام الخزانة الموحد ونظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات)، في تموز/يوليه ٢٠٠٨، بتحقيق الهدف الابتدائي للتشغيل الآلي للمدفوعات من خلال الانتقال من نظام المعلومات الإدارية المتكامل إلى نظام جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف، من خلال نظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات. وسيتم تحقيق الهدفين الأصليين للمرحلة الثانية من المشروع (التأكد من وجود أموال كافية وتوحيد الحسابات المصرفية من خلال تجميع الأموال النقدية) عن طريق تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وأدرجت هذه المتطلبات الوظيفية في طلب تقديم العروض. وستنجز الوظائف الوظيفية المتصلة بالتسويات المصرفية باعتبارها جزءا من المرحلة الثانية من المشروع، بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: يتوقف التنفيذ التام على تطبيق نظام تخطيط الموارد في المؤسسة.

١٨٧ - وفي الفقرة ٢٦٣ أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة إما بتعيين موظفين احتياطيين أو بإيجاد طريقة لتوفير تدريب متعدد التخصصات لموظفي الأمم المتحدة بغرض كفالة استمرار العمل.

١٨٨ - لأغراض كفالة استمرار العمل، أُوفد في عام ٢٠٠٦ أربعة موظفين من العاملين في مجال دعم النظم للتدريب على تصميم نظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات. وعلاوة على ذلك، وعملاً بتوصية مستشارين خارجيين، نقلت المسؤولية عن دعم نظم الخزنة إلى شعبة الحسابات ودائرة معلومات الخدمات المالية. وسيجري التركيز في تدابير الاستمرارية في المستقبل على التدريب المتعدد التخصصات.

١٨٩ - وفيما يتعلق بمجال العمل/الوظيفة، يوفر اثنان من موظفي الاستثمار الدعم لموظف استثمار أقدم. ويوفر الدعم لأمين الصندوق حالياً نائب له.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٩٠ - وفي الفقرة ٢٧٠ كرر المجلس توصيته بأن تطور الأمم المتحدة أدوات مناسبة لتجهيز بيانات إدارة النقد.

١٩١ - يرمي مشروع المجلس الدولي لعلوم تأصيل الأعلام إلى احتواء عمليات الاستثمار وأمانة الصندوق في آن واحد. ورؤي أن يجري إعداد أدوات معالجة البيانات المتعلقة بإدارة النقد في إطار المرحلة الثانية من المشروع. ووفقاً لما ورد في التعليقات على توصيات المجلس الواردة في الفقرة ٢٥٦ من تقريره (الفقرة ١٨٦)، سيتم تحقيق عدد من أهداف المرحلة الثانية (التأكد من وجود أموال كافية وتوحيد الحسابات المصرفية من خلال تجميع الأموال

النقدية) عن طريق تطبيق نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وأدرجت هذه المتطلبات الوظيفية في طلب تقديم العروض.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: يتوقف التنفيذ التام على تطبيق نظام تخطيط الموارد في المؤسسة

١٩٢ - وفي الفقرة ٣٦٨، أفاد المجلس بأن الإدارة وافقت على توصيته بأن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتشاور مع سائر اللجان الإقليمية ومقر الأمم المتحدة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بوضع سياسات ومبادئ توجيهية لتعزيز التنسيق الإقليمي المشترك بين الوكالات في أوساط الوكالات التابعة للأمم المتحدة. ويوصي المجلس أيضا بأن تشارك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في كافة اجتماعات أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي توفر منابر لتبادل المعلومات ومن ثم تقلل مخاطر ازدواجية الجهود إلى الحد الأدنى.

١٩٣ - استجابت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتوصيات اجتماع المشاورة الإقليمية الثامن، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بإصدار تكليف بإجراء دراسة عن التصميم الحالي لنظام المجموعات في اجتماع المشاورة الإقليمية، بهدف تحقيق اتساقه على النحو المناسب مع كل من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرنامج التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وسيتضمن تقرير الدراسة مقترحا لمبادئ توجيهية عملية لتحقيق هذا الاتساق، وآليات للتعاون والتعاقد والبرمجة المشتركة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من أجل حشد الموارد لأغراض الرصد والتقييم. وتشارك المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية في أنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ومثال ذلك هو المشاركة النشطة لمكتب شرق أفريقيا دون الإقليمي في عدد من الأنشطة التي أسفرت عن التوقيع على الاتفاق المتعلق بنظام "الأمم المتحدة الواحدة" بين مكتب الأمم المتحدة القطري وحكومة رواندا، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

الإدارة المسؤولة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠٠٨

١٩٤ - وفي الفقرة ٤١٥ أوصى المجلس بأن تقوم الخزانة، بالتنسيق مع شعبة الحسابات ودائرة الاشتراكات، بالنظر في خفض عدد الحسابات المصرفية بزيادة استخدام نظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات.

١٩٥ - اشتملت المرحلة الثانية من مشروع المجلس الدولي لعلوم تأصيل الأعلام على تصور لتجميع أموال الصناديق المشاركة وتسوية الأرصدة المشتركة بين الصناديق على أساس يومي وتوزيع الفوائد والرسوم المصرفية بصورة متناسبة على الصناديق المشاركة. ومن شأن هذا أن يمكن الأمم المتحدة من توحيد الحسابات المصرفية نظراً إلى أن اللجنة ستراقب أرصدة النقد في كل واحد من الصناديق المشاركة على أساس يومي وستتفني الحاجة إلى حسابات منفصلة من أجل مراقبة أرصدة كل صندوق على حدة. ووفقاً لما ورد في التعليقات على توصيات المجلس المدرجة في الفقرة ٢٥٦، سيتحقق عدد من أهداف المرحلة الثانية من مشروع المجلس الدولي لعلوم تأصيل الأعلام (التأكد من وجود أموال كافية وتوحيد الحسابات المصرفية من خلال تجميع الأموال النقدية)، من خلال تطبيق نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، وقد أدرج الفريق المعني بتخطيط موارد في المؤسسة مسألة توحيد الحسابات المصرفية عبر تجميع النقدية ضمن الاحتياجات الوظيفية للنظام.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: يتوقف التنفيذ التام على تطبيق نظام تخطيط الموارد في المؤسسة

١٩٦ - وفي الفقرة ٤٣١ أوصى المجلس الخزانة بأن تستخدم قدر الإمكان وسائل آلية فحص مدى كفاية الأموال في نظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات.

١٩٧ - شكل إدخال استخدام الوسائل الآلية للتأكد من وجود أموال كافية في نظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات أحد أهداف المرحلة الثانية من مشروع المجلس الدولي لعلوم تأصيل الأعلام. ووفقاً لما ورد في التعليقات على توصية المجلس الواردة في الفقرة ٢٥٦، ستعالج هذه المسألة في أثناء تطبيق نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، وقد أدرج الفريق المعني بتخطيط الموارد في المؤسسة مسألة التأكد من مدى كفاية الأموال ضمن المتطلبات الوظيفية للنظام.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: يتوقف التنفيذ التام على تطبيق نظام تخطيط الموارد في المؤسسة.

١٩٨ - وفي الفقرة ٤٤١ أوصى المجلس الخزانة بإضفاء الطابع الآلي على جميع عمليات المطابقة والتسوية التي تتطلبها إدارة النقد والاستثمار وعمليات المطابقة والتسوية المطلوب إجراؤها بين نظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات ونظام المعلومات الإدارية المتكامل.

١٩٩ - شكل إضفاء الطابع الآلي على جميع عمليات المطابقة والتسوية، الذي يمكن أن يتم باستخدام مجموعة أدوات مطابقة وتسوية جاهزة، أحد أهداف المرحلة الثانية من مشروع المجلس الدولي لعلوم تأصيل الأعلام. ووفقا لما ورد في التعليقات على توصيات المجلس المدرجة في الفقرة ٢٥٦، ستنجز العمليات الوظيفية المتصلة بالتسويات المصرفية بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩، باعتبارها جزءا من المرحلة الثانية من مشروع المجلس الدولي لعلوم تأصيل الأعلام.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠٠٩

٢٠٠ - وفي الفقرة ٤٤٦ أوصى المجلس الخزانة بأن تستفيد بالكامل من إمكانيات وحدة القطع الأجنبي التي تم تركيبها مؤخرا في نظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات.

٢٠١ - رغم تركيب وحدة القطع الأجنبي لنظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات، فإن استخدامها متوقف الآن، بسبب متطلبات تغيير نمط العمل (الحاجة لدعم المعاملات التي تجريها بالعملة الأجنبية مكاتب خارج المقر ويصعب تجهيزها باستخدام وحدة القطع الأجنبي بنظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات) وسيجري تحليل الحاجة لوحدة القطع الأجنبي، ربما خارج إطار نظام المراقبة المتكاملة، في سياق تطبيق نظام تخطيط الموارد في المؤسسة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية



الحالة: تجاوزتها الأحداث

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٠٢ - وفي الفقرة ٤٨٤ وافقت إدارة البريد بالأمم المتحدة على توصية المجلس بأن تعيد النظر في سياستها المتعلقة بإتلاف الطوابع التي لا تباع والتخلص منها.

٢٠٣ - تخطط إدارة البريد بالأمم المتحدة لإجراء استعراض متأن لموجوداتها من الطوابع التي لا تباع، قبل إدخال نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بهدف تحديد ما ينبغي الاحتفاظ به من هذه الطوابع وما يشكل مخزونا فائضا يتعين إتلافه والتخلص منه. ويتطلب الاحتفاظ بالمخزون أيضا اتخاذ قرار بشأن ما يستخدم من هذه الطوابع لأغراض الترويج وما يستخدم منها كذلك للبيع في هيئة "مجموعات للتسلية" بعد إلغائها. وستتمكن إدارة البريد عند اكتمال عملية الاستعراض، من الإبلاغ بقيمة هذه الطوابع عند إنتاجها عوضا عن قيمتها الاسمية. بيد أنه لا يتوقع تغيير السياسة بصورة رسمية إلى حين إدخال نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: يتوقف التنفيذ التام على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٠٤ - وفي الفقرة ٤٩٠ (أ) أوصى المجلس بأن تتخذ الإدارة التدابير المناسبة من أجل تحصيل المستحقات غير المسددة

٢٠٥ - في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أنشأت وحدة الجولات المصحوبة بمرشدين هيكلا يخطر فورا جميع المعنيين عندما يكون الحساب متأخر الأداء. وتقوم الوحدة الإدارية التابعة لها حاليا باستعراض دفتر الأستاذ الفرعي للحسابات مستحقة القبض على أساس شهري، وترسل إشعارات بشأن الحسابات التي انقضت ما يزيد على ٣٠ يوما عن تاريخ سدادها، وتبعث برسالة تذكيرية أخرى في الشهر التالي إذا تطلب الأمر. وإذا ما ظل الحساب متأخر الأداء بحلول الشهر الثالث، يوضع "علم أحمر" على الحساب في نظام التشغيل، وبذلك يتم إخطار موظفي الحجز بعدم قبول مزيد من الحجوزات، ويعلق الحساب إلى أن يدفع

بالكامل. وفضلا عن ذلك، لم تعد تقبل أوامر الشراء من المدارس التي يتعين عليها الآن أن تدفع المبلغ كاملا يوم القيام بالجولة.

٢٠٦ - ومن أصل رصيد المبالغ المستحقة القبض غير المسددة المبلغ عنه وقدره ٢٠ ٠٠٠ دولار، أمكن جمع مبلغ ١٥ ٥٠٠ دولار، وشطب مبلغ ٤ ٥٠٠ دولار. ومنذ تنفيذ نظام الجباية الجديد، لم يعد هناك لوحدة الجولات المصحوبة بمرشدين مبالغ مستحقة القبض غير مسددة تتجاوز ٩٠ يوما لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. والتوصية هي الآن منفذة تنفيذا تاما.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون الإعلام

الحالة: نفذت

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٠٧ - في الفقرة ٤٩٩، وافقت الإدارة على ما أوصى به المجلس من القيام، على نحو حازم، بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٣٩ في حالة تأخر سداد الرسوم ذات الصلة لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر.

٢٠٨ - نُفذ قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٣٩ تنفيذا تاما منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ولا تصدر تراخيص لوقوف المركبات للبعثات الدائمة التي عليها رسوم مستحقة متأخرة السداد منذ ذلك التاريخ فصاعدا.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٠٩ - وفي الفقرة ٥٠٢، وافقت الإدارة على ما أوصى به المجلس بأن تصدر أمرا إداريا بشأن عمليات مرآب الأمم المتحدة، مع القيام باستكمال دليل إجراءات إدارة المرآب وفقا لذلك.

٢١٠ - قام مجلس مراجعة المرائب بتنقيح الأمر الإداري، ووافق عليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. بيد أن الإدارة تقوم بتقييم أثر المخطط العام لتحديد مباني المقر، إذ أنه قد يؤثر على توفر أماكن الوقوف، وحقوق الاستعمال، والاعتبارات الأمنية. وسيتم الفراغ من إعداد دليل الإجراءات بعد الموافقة على الأمر الإداري.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٠٩

٢١١ - وفي الفقرة ٥٠٨، كرر المجلس توصيته بأن تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة بتفويض سلطة الشراء رسمياً لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة.

٢١٢ - شرعت شعبة المشتريات في عملية استعراض لمشتريات المعهد قبل إصدار تفويض رسمي لسلطة الشراء إلى مدير المعهد.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

٢١٣ - وفي الفقرة ٥٥٧، وافقت الإدارة على توصية المجلس بتطبيق مبادئ المشتريات المنخفضة القيمة، وفقاً لدليل الأمم المتحدة للمشتريات والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، من أجل تحقيق الوجه الأمثل لأداء المشتريات وأداء الموظفين.

٢١٤ - جمع مكتب الأمم المتحدة في جنيف معلومات من مراكز العمل الأخرى لوضع إجراء بشأن المشتريات المنخفضة القيمة. وسيتم إضفاء الطابع الرسمي على الإجراء والتصديق عليه. ويتوقع اختباره خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وسيعتمد التطبيق على نطاق كامل المكتب على الدروس المستفادة خلال فترة الاختبار.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٠٩

٢١٥ - في الفقرة ٥٦٤، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة دوريا باستعراض وتحديث اتفاقات مستوى الخدمة المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

٢١٦ - اتفاقات مستوى الخدمة هي الآن قيد الاستعراض من قبل هيئة معينة للقيام بذلك، وهي لجنة استشارية للعملاء، بالإضافة إلىفرادى الإدارات المسؤولة.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

٢١٧ - وفي الفقرة ٥٧٠، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة باستعراض صيغة السداد التي تعتمد عليها في حساب التكاليف الفعلية لعبء العمل والنفقات العامة التي تتكبدها في سياق تقديم الخدمات الإدارية إلى وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٢١٨ - طلبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عطاءات من شركات محاسبة التكلفة للقيام باستعراض لهيكل سداد التكلفة الحالية، وتقديم توصيات بوضع نهج موحد لتحديد معدلات رد التكلفة لقاء الخدمات التي تقدم إلى الوكالات العميلة التابعة للأمم المتحدة. وردا على طلب تقديم عروض، ورد عرض ناجح، ولكن بتكلفة تجاوزت المبلغ المخصص في الميزانية. ونتيجة لذلك اضطرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى إلغاء العملية. وقامت اللجنة لاحقا باستعراض إمكانية التعاقد على أساس فردي مع محاسب تكلفة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تم القيام ببحث قائمة الأسماء، وأجريت مقابلات مع مرشحين اثنين، لكن أيا منهما لم يعتبر مناسباً للعمل. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أُعلن عن وظيفة شاغرة لمحاسب تكلفة. وكانت الاستجابة ضعيفة جدا، ولم يتسن اختيار مرشح مناسب. وفي عام ٢٠٠٧، أدلى مجلس مراجعي الحسابات برأيه ومفاده أن قيمة العروض الأولية التي استلمت استجابة لطلب تقديم العرض ربما كانت عالية، ولكنها ليست بالضرورة مفرطة في قيمتها نظرا لطبيعة العملية. ونتيجة لذلك، خصصت اللجنة في عام ٢٠٠٨ اعتمادا لميزانية إضافية للقيام بدراسة لسداد التكاليف، وذلك بإعادة صياغة طلب تقديم العرض، وطلب عروض من شركات محاسبة التكلفة.

٢١٩ - واللجنة هي حاليا بصدد الانتهاء من وضع بيان العمل المتعلق بتوجيه طلب جديد لتقديم عروض إلى شركات محاسبة التكلفة. وتخطط اللجنة لدمج هذه العملية مع استراتيجية سداد التكلفة الضرورية لمركز مؤتمرات الأمم المتحدة في بانكوك. ويتوقع الفراغ من دراسة سداد التكلفة بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويتوقع تنفيذ طريقة جديدة للسداد في الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

الإدارة المسؤولة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٠٩

٢٢٠ - وفي الفقرة ٥٨١، أوصى المجلس بأن تجري اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الوكالات والمنظمات المعنية متابعة لمبالغ الإيجار المستحقة عن عام ٢٠٠٤. كما أوصى المجلس بأن تدرج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بندا في مذكرات تفاهم يحدد شروط الدفع، وكذلك شرطا جزائيا فيما يتعلق بمدفوعات الإيجار المتأخرة.

٢٢١ - بذلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قصارى جهودها لجمع مبالغ الإيجار المستحقة. ويتوقع أن تتم تسوية المبلغ الأخير المستحق في وقت قريب. وقد أصدرت لجميع وكالات الأمم المتحدة مذكرة تفاهم منقحة، تتضمن فقرة تحدد شروط الدفع، بالإضافة إلى شرط جزائي فيما يتعلق بسداد مبالغ الإيجار المتأخرة.

الإدارة المسؤولة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠٠٨

٢٢٢ - وفي الفقرة ٥٨٤، أوصى المجلس بأن ترفق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سنويا، بكل مذكرة تفاهم، إضافة يوقعها الطرفان، تتضمن بيانا بالحجم المحدد للمساحة ووصفا للحيز المؤجر وسعر الإيجار الموافق عليه والمقرر تطبيقه للفترة المحددة.

٢٢٣ - وأصدرت مذكرة تفاهم لجميع وكالات الأمم المتحدة مرفق بها إضافة تتضمن بياناً بالحجم المحدد للمساحة ووصفاً للحيز المؤجر وسعر الإيجار الموافق عليه الذي سيطبق لعام ٢٠٠٨.

الإدارة المسؤولة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٢٤ - وفي الفقرة ٦١٠، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تقوم بإعادة النظر في استراتيجيتها لتحسين التمثيل الجغرافي للدول الأعضاء، وهو ما قد يشمل خياراً يتمثل بعقد امتحانات التوظيف التنافسية الوطنية لبلدان أغلبها من الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً؛ وتحسين عملية رصد الإدارة لأداء الإدارات والمكاتب فيما يتعلق ببلوغ الهدف المتمثل في تحقيق توزيع جغرافي عادل للموظفين.

٢٢٥ - نفذت التدابير الهادفة إلى تحسين التمثيل الجغرافي الواردة في الفروع ٣-٧ و ٢-٩ و ٣-١١ من النشرة الإدارية ST/AI/2006/3، ويقوم مكتب إدارة الموارد البشرية برصد التقدم المحرز في تنفيذ هذه التدابير. ويجري إنشاء قسم للاتصالات بشعبة التعيين والتوظيف التابعة لمكتب إدارة الموارد البشرية لمساعدة الإدارات/المكاتب في تحسين التمثيل الجغرافي للدول الأعضاء. قد وضعت أداة رصد على شبكة الإنترنت لخطة عمل الموارد البشرية، وشرع في تنفيذها، ويتم من خلالها توفير أحدث البيانات المتاحة بشأن أداء الإدارات. ويستعرض أداء الإدارات فيما يتعلق بالاتفاقات وخطط عمل الموارد البشرية سنوياً، وتقدم تقارير عن ذلك إلى مجلس الأداء الإداري.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٢٦ - في الفقرة ٦٢١، أوصى المجلس أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالسعي إلى تحقيق توزيع جغرافي أكثر توازناً لموظفيه.

٢٢٧ - تنفذ هذه التوصية من خلال نظام خطة عمل الموارد البشرية، وتخضع لرصد الأداء من طرف مكتب إدارة الموارد البشرية. ويتم رصد الامتثال على أساس مستمر لأن (أ) المسائل المتعلقة بالشواغر والتعيين هي مسائل متكررة الوقوع و (ب) حالة تمثيل الدول الأعضاء وفقا لسياسة الأمم المتحدة بشأن التوزيع الجغرافي (التي يحكمها نظام النطاقات المستصوبة) ليس ثابتا، أي أن البلد الذي يكون داخل النطاق يمكن أن يتحول إلى نطاق البلدان الممثلة تمثيلا زائدا أو الممثلة تمثيلا ناقصا، ويعتمد ذلك على المجموع العام لمن يتركون الخدمة أو يعينون من مواطني ذلك البلد في كامل الأمانة العامة للأمم المتحدة، من فترة إبلاغ إلى أخرى.

٢٢٨ - وتتعلق استنتاجات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في الفقرة ٦٢٠ والجدول ثانيا - ٢٠ من تقريره بمبدأ التوزيع الإقليمي العادل، وهو لا يتسق مع سياسة الأمم المتحدة بشأن التوزيع الجغرافي. وتنطبق سياسة الأمم المتحدة بشأن التوزيع الجغرافي على مستوى الأمانة العامة للأمم المتحدة عالميا وهي تخضع لنظام النطاقات المستصوبة، كما ذكر مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة ٥٩٥ من تقريره.

الإدارة المسؤولة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٢٩ - وفي الفقرة ٦٤٣، كرر المجلس توصيته بأن تقوم الإدارة بملء الوظائف الشاغرة في حينه.

٢٣٠ - يرجى الاطلاع على التعليقات الواردة أعلاه بشأن التوصيات المقدمة في الفقرة ٢٩٢ من تقرير مجلس إدارة مراجعي الحسابات عن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣<sup>(٦)</sup>.

الإدارة المسؤولة: معهد الأمم المتحدة الأفريقي لبحوث الجريمة والعدالة

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

٢٣١ - وفي الفقرة ٦٤٩، أوصى المجلس بأن تعين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا موظفين على جميع المستويات تمشيا مع متطلبات الوظيفة ووفقا لملاك التوظيف الموافق عليه، والتعجيل باستعراض تصنيف الوظائف الجاري لضمان تماشي رتب الوظائف مع متطلبات الوظيفة المعنية واحتياجات التوظيف.

٢٣٢ - أنهت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عملية استعراض تصنيف الوظائف، وتتوقع اللجنة أن تحقق ٩٥ في المائة من المواءمة لضمان تماشي رتب الوظائف مع متطلبات الوظائف المعنية واحتياجات التوظيف.

الإدارة المسؤولة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠٠٩

٢٣٣ - وفي الفقرة ٦٥١، وافق معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة على توصية المجلس بأن يعد المعهد برنامجا تدريبيا يستند إلى تقييم الاحتياجات.

٢٣٤ - بنهاية عام ٢٠٠٨، ستنشأ وظيفة جديدة لموظف تنفيذي للموارد والشرابات. وبالتعاون مع الموظف التنفيذي لعمليات البحث، وتحت الإشراف العام لمدير معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، سيعد الموظف الجديدة خطة تدريبية كاملة لموظفي المعهد يتم تنفيذها خلال الفصل الدراسي الأول من عام ٢٠٠٩. وتجدر الملاحظة أنه في أوائل عام ٢٠٠٨، كان قد تم إعداد تقييم أولي شامل للاحتياجات التدريبية، بالتعاون مع الموظف المعني بالموارد البشرية والخدمات الإدارية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

الإدارة المسؤولة: معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠٠٩



٢٣٥ - وفي الفقرة ٦٥٣، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تبذل المزيد من الجهد في التقييم ورصد الالتزام الصارم بالتعليمات الإدارية المتعلقة بالاستعانة بالاستشاريين وفرادى المتعاقدين وبأجورهم وتقييم أدائهم.

٢٣٦ - يواصل مكتب إدارة الموارد البشرية تنفيذ هذه التوصية من خلال مراقبة الإجراءات التي تقوم بها الإدارات ومكاتب اتفاقات الخدمات الخاصة فيما يتعلق بالاستشاريين وفرادى المتعاقدين، بالإضافة إلى رصد التنفيذ بصفة مستمرة لفرادى الحالات.

٢٣٧ - ومن المتصور وضع نموذج في إطار النظام الجديد لإدارة المواهب/تخطيط موارد المؤسسات ليكون بمثابة قائمة مركزية بالاستشاريين. وتمهيدا لذلك، قام مكتب إدارة الموارد البشرية باستقصاء لقوائم الإدارات بأسماء الاستشاريين بغية ضمان أن تكون القائمة المركزية في المستقبل مرنة بشكل كاف، وتتضمن مساحات مخصصة للبيانات المتعلقة بتلبية الاحتياجات التشغيلية للإدارات، وتسهل تخطيط القوة العاملة ورصدها وتقديم التقارير عنها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: مستمرة التنفيذ

٢٣٨ - وفي الفقرة ٦٧٣، أوصى المجلس بأن يفحص مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدقة إجراءات ونظم المحاسبة لتقليل حجم جهد التجهيز اليدوي وتعزيز الكفاءة.

٢٣٩ - نفذ مكتب تنسيق شؤون الإنسانية نظام قسائم الصرف الداخلية الذي استخدمه المقر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ويتيح هذا النظام تحميل مصاريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتسهيل فحص المصاريف المقبولة والمرفوضة، وتصنيف المصاريف لتجهيز المعاملات بشكل أسرع. ويتيح هذا النظام أيضا تحميل الأصناف المجهزة من خلال نظام المعلومات الإدارية المتكامل للمقارنة مع مصاريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونجم عن هذا التجهيز الآلي تقليل الزمن المطلوب للتجهيز، كما سهّل تسريع المطابقة مع تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٤٠ - وفي الفقرة ٦٧٧، أوصى المجلس بأن يتخذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خطوات للحصول على كشوف الحسابات المصرفية لجميع الحسابات التي يشرف عليها في إندونيسيا وسريلانكا وإجراء تسويات شهرية. ويوصي المجلس أيضا بأن يحصل المكتب على موافقة تغطية من وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بشأن الحسابات المصرفية التي فتحت دون موافقة مسبقة وتعيين أمناء للمصروفات الثرية بشكل رسمي في إندونيسيا وسريلانكا.

٢٤١ - لم تعد هناك حسابات مصرفية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في إندونيسيا وسريلانكا. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتجهيز جميع الدفعات، باستثناء المبالغ ذات القيمة المنخفضة للمشتريات المتنوعة مثل قرطاسية المكاتب، وما شابه ذلك. ولتغطية هذه المبالغ يؤمن الحصول على قرض للمصروفات الثرية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويبلغ اسم أمين المصروفات الثرية إلى المكتب الإداري التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف مع بيان الحد المطلوب من المصروفات الثرية. ويقوم رئيس المكتب الإداري باستعراض ذلك الحد. فإذا كان الأمين موظفا محليا (له عقد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/أو يدفع مرتبه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، تبلغ الموافقة عن طريق التفويض المالي إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإذا كان الأمين موظفا دوليا، يرسل طلب لوضع الحد المقرر من المصروفات الثرية إلى المكتب المالي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٤٢ - وفي الفقرة ٧٣٩، أوصى المجلس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن يكفل اعتماد مختلف وكالات الأمم المتحدة التي تشارك في جهود الإغاثة في حالات الطوارئ استراتيجية مشتركة لمكافحة الغش والفساد.

٢٤٣ - يطبق كل كيان من كيانات الأمم المتحدة، امتثالا لهياكله الإدارية، تدابير الخاصة بمكافحة الغش والفساد. وفي هذا الصدد، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ليس في وضع

يسمح له بأن يكفل اعتماد استراتيجية مشتركة لمكافحة الغش والفساد تلتزم بها وكالات الأمم المتحدة المختلفة المشاركة في جهود الإغاثة في حالات الطوارئ. غير أن الإدارة ترى أن التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة ينبغي أن يتم من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: يُحدد فيما بعد

٢٤٤ - وفي الفقرة ٧٥٣، أوصى المجلس مكتب الشؤون القانونية ببذل مزيد من الجهود لتحقيق الهدف المتمثل في تجهيز الإجراءات المتصلة بالمعاهدات المودعة لدى الأمين العام في يوم واحد.

٢٤٥ - يجري حالياً تجهيز معظم الإجراءات المتعلقة بالمعاهدات بشكل آلي، باستخدام نسخ نموذجية، مع استثناءات قليلة في حالة إجراءات المعاهدات التي تختلف عن الشكل النموذجي. ونفذت هذه التوصية إلى الحد الممكن.

الإدارة المسؤولة: مكتب الشؤون القانونية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٤٦ - وفي الفقرة ٧٥٧، أوصى المجلس أن يواصل مكتب الشؤون القانونية بذل جهوده الرامية إلى خفض الفجوة الزمنية بين تسجيل المعاهدات ونشرها.

٢٤٧ - ينبغي لموقع قسم المعاهدات على الشبكة تقليل الفجوة الزمنية بين تسجيل المعاهدات ونشرها. وموقع قسم المعاهدات على الشبكة قد تم إنشاؤه وتشغيله وسيشرع في العمل به بنهاية آب/أغسطس ٢٠٠٨.

الإدارة المسؤولة: مكتب الشؤون القانونية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٤٨ - وفي الفقرة ٧٧١، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تشير إلى جميع المعلومات المطلوبة في خطة الشراء.

٢٤٩ - نفذت التوصية. ويقوم حالياً مسؤول الاتصال المعني بالمشتريات لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط بتنسيق ما يرد من مدخلات لحظة الشراء من مراكز التكلفة. وتدرج جميع المعلومات المطلوبة في خطة مشتريات البعثة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون السياسية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٥٠ - وفي الفقرة ٧٩١، وافقت الإدارة على توصية المجلس المعاد تأكيدها بأن تواصل إدخال تحسينات في نظام إدارة الأصول.

٢٥١ - لا تزال الإدارة ملتزمة بإدخال تحسينات في نظام إدارة الأصول، وستواصل تقديم المساعدة والتوجيه للبعثات السياسية الخاصة في هذا الصدد.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون السياسية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمرة التنفيذ

٢٥٢ - وفي الفقرة ٧٩٨، أوصى المجلس بأن ينجز معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة تحليل الرصيد المالي وأن يبت في تخصيص الموارد المتاحة.

٢٥٣ - أنجز معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، بمساعدة من موظفي الشؤون المالية والميزانية بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، تحليل أرصده المالية، محددًا تخصيص أموال للأغراض العامة إزاء أموال للأغراض الخاصة، وذلك في ضوء الموارد المتاحة له في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

الإدارة المسؤولة: معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٥٤ - وفي الفقرة ٨٠٠، أوصى المجلس بأن تصدر الأمم المتحدة تعليمات منقحة بشأن إدارة الصناديق الاستثمارية، تيسيرا لإنشاء الاحتياطات التشغيلية.

٢٥٥ - يتواصل العمل في مشروع إصلاح الصناديق الاستثمارية، بيد أنه كان من الضروري إعادة ترتيب أولويته نظرا لوجود مشاريع أخرى، ذات أهمية حاسمة بشكل أكبر، ومن بينها نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والإدارة على أساس النتائج، والمساءلة، وإدارة المخاطر في المؤسسة، ومواءمة النظم والقواعد المالية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: يُحدد فيما بعد

٢٥٦ - وفي الفقرة ٨١١، أكد المركز مجددا توصيته السابقة بأن يعتمد مجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) استراتيجية شاملة لجميع الأموال تلبي الحاجة لموارد متوسطة الأجل وطويلة الأجل وأن يكفل تنفيذها بصورة متسقة ومنسقة.

٢٥٧ - طلب الأونكتاد، في قراره ٤٩٢ (د-٥٤) إلى الأمانة الشروع في عملية تهدف إلى وضع خطط سنوية لصناديق استثمارية مواضيعية داخل الشعب وفيما بينها، بالتشاور مع الدول الأعضاء. وأفضت المشاورات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وشباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى الموافقة على خطة عمل تتضمن ١٧ مجموعة مواضيعية تشمل جميع أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، بما في ذلك المشاريع الحالية والمقترحة المتعددة السنوات والمتعددة المانحين. وعملية التوحيد ذات طبيعة تدريجية، ويتواصل السعي إلى العمل بها بالتشاور مع المانحين استنادا إلى خطة العمل هذه. وفضلا عن ذلك، فإن لجنة استعراض المشاريع المشتركة بين الشعب، والتي أنشئت في السنة الماضية، تجتمع على أساس شهري، وتحرز تقدما في توحيد المعلومات المتبادلة بين الشعب، وفي الاضطلاع بدورها كآلية جماعية للقيام بأنشطة التعاون التقني للأونكتاد.

الإدارة المسؤولة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٥٨ - وفي الفقرة ٨١٤، أوصى المجلس بأن يواصل الأونكتاد تطوير التنسيق بين الوكالات والأنشطة المشتركة، تماشياً مع الاستراتيجية التي اعتمدها مجلس إدارته.

٢٥٩ - أنشئت المجموعة المشتركة المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ أثناء انعقاد المؤتمر الثاني عشر للأونكتاد في أكرا. والمجموعة المنشأة في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة تهدف إلى تنسيق العمليات المشتركة لعدد من المنظمات الدولية في مجال التجارة وبناء القدرات. وبالإضافة إلى الأونكتاد، يتكون الأعضاء الحاليون من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس.

٢٦٠ - وتعكس المجموعة التزام الأمم المتحدة بتحسين اتساق الأعمال التي تضطلع بها الوكالات الدولية في إطار الجهد الرامي إلى توحيد الأداء. والهدف الرئيسي للمجموعة هو تنسيق العمليات المشتركة المتعلقة بقضايا التجارة والقدرة الإنتاجية في البلدان التي يطبق فيها بصفة تجريبية نهج "الأمم المتحدة الواحدة"، وفي خطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى القطري.

الإدارة المسؤولة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٦١ - وفي الفقرة ٨٤٢، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تواصل لجنة الخدمة المدنية الدولية تشجيع المنسقين والموظفين على التعاون في إجراء الدراسات الاستقصائية في مواعيدها المقررة؛ وتحسين النظام الإداري لتتبع الدراسات الاستقصائية؛ والقيام

ببعثات ميدانية في مراكز العمل المنطوية على مشاكل للتحقق من مقاييس تكلفة المعيشة وغيرها من الأوضاع المعيشية.

٢٦٢ - ما زالت الأغلبية العظمى للدراسات الاستقصائية لتكلفة المعيشة تجري وفقاً للجدول الزمني المنشور. وكما حدث في الماضي، أجلت بعض الدراسات الاستقصائية بضعة أشهر بسبب معوقات عملية تتعلق بمراكز العمل. ولكن ينتظر أن تنجز كل الدراسات الاستقصائية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٨ قبل نهاية ذلك العام. كما يؤدي النظام الإداري القائم لتتبع الدراسات الاستقصائية مهمته بشكل جيد.

٢٦٣ - ومن بين البعثات المزمع الاضطلاع بها لتشجيع منسقي الدراسات الاستقصائية والموظفين على التعاون في إجراء الدراسات الاستقصائية لتكلفة المعيشة، أوفدت بعثة إلى أوروبا الشرقية وغطت مهمتها رومانيا وبلغاريا، وهما بلدان انضما مؤخراً إلى الاتحاد الأوروبي. وبعد هذا الانضمام صنف البلدان كمركز عمل من المجموعة الأولى، رهنا بتطبيق منهجية تختلف عن المنهجية التي كانت تطبق فيهما قبل انضمامهما إلى الاتحاد الأوروبي. ولذا تعين على اللجنة أن توفد بعثة تمهد الطريق لتطبيق المنهجية الملائمة بالتعاون مع المنظمات العاملة هناك ومن تضمهم من موظفين.

٢٦٤ - وأوفدت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أربع بعثات إلى تسعة مراكز عمل: تقع ثلاثة منها في أفريقيا ويقع اثنان منها في كل من آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية. وستنظم اللجنة أيضاً حلقتي عمل عن تسوية مقر العمل للمنظمات التي توجد مقارها في نيروبي ومنطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي. وعلاوة على ذلك، ستنظم قبل إجراء الدراسات الاستقصائية مشاورات مع المنظمات والموظفين في جميع مراكز العمل الرئيسية وفي واشنطن العاصمة، بصدد الدراسات الاستقصائية للسكن التي يعتزم إجراؤها قريباً في مراكز العمل هذه. والغرض من هذه المشاورات ومن حلقتي العمل هو إطلاع منسقي الدراسات على أحدث صيغ المنهجية المتبعة في استقصاء غلاء المعيشة وتشجيعهم على التعاون في تحسين تلك المنهجية وفقاً لما أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل، التابعة للجنة الخدمة المدنية الدولية، ووافقت عليه لجنة الخدمة المدنية الدولية.

الإدارة المسؤولة: لجنة الخدمة المدنية الدولية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمرة التنفيذ

٢٦٥ - وفي الفقرة ٨٤٨، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تتصدى لجنة الخدمة المدنية الدولية للعوامل والقيود المؤثرة على إجراء الدراسات الاستقصائية، بغية تحديث معدلات بدل الإقامة اليومي، وفقا للمادة ١١ (ب) من النظامين الأساسي والداخلي للجنة.

٢٦٦ - استهلت اللجنة استعراضها السنوي لمعدلات بدل الإقامة اليومي للفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ونحن نواصل العمل لبلوغ هدفنا المتمثل في ضمان ألا يمحضي على تحديد معدلات بدل الإقامة اليومي أكثر من ١٢ شهرا. ومن بين مراكز العمل الـ ٢١٦ التي تنشر معدلات بدل الإقامة اليومي الخاص بها، تم تحديث المعدلات التي تخص ١٠٣٥ مركزا أو يجري حاليا استعراض تلك المعدلات. وتولت كل وكالة منسقة الاتصال ببقية مراكز العمل. وينتظر أن تتلقى اللجنة البيانات الخاصة بالفنادق والمطاعم في غضون الإطار الزمني المخصص لكل بلد.

الإدارة المسؤولة: لجنة الخدمة المدنية الدولية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمرة التنفيذ

### ثالثا - المخطط العام لتجديد مباني المقر

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

لحة عامة

٢٦٧ - ترد أدناه المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة بشأن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وكما أُشير في موجز هذا التقرير، فإن معظم تعليقات الإدارة قد أدرجت بالفعل في تقرير المجلس؛ ولهذا لم تدرج أدناه تعليقات إضافية إلا عند الضرورة.

٢٦٨ - ويُخلص الجدولان ٤ و ٥ أدناه حالة تنفيذ التوصيات حتى آب/أغسطس ٢٠٠٨.



## الجدول ٤

## حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

| الإدارة<br>المسؤولة      | عدد<br>التوصيات | التوصيات<br>التي لم تقبل | التوصيات<br>التي نفذت | التوصيات<br>قيد التنفيذ | التوصيات التي<br>حدد لها تاريخ<br>مستهدف | التوصيات التي<br>حدد لها تاريخ<br>مستهدف |
|--------------------------|-----------------|--------------------------|-----------------------|-------------------------|--|--|
| إدارة الشؤون<br>الإدارية | ٥               | -                        | -                     | ٥                       | ٥  | -  |
| المجموع                  | ٥               | -                        | -                     | ٥                       | ٥  | -  |

٢٦٩ - ومن بين التوصيات الخمس الرئيسية المشار إليها في الجدول ٤ أعلاه، يستهدف تنفيذ ٣ توصيات قبل نهاية ٢٠٠٨ وتوصيتين قبل نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٩.

## الجدول ٥

## حالة تنفيذ جميع التوصيات

| الإدارة<br>المسؤولة      | عدد<br>التوصيات | التوصيات<br>التي لم تقبل | التوصيات<br>التي نفذت | التوصيات<br>قيد التنفيذ | التوصيات التي<br>حدد لها تاريخ<br>مستهدف | التوصيات التي<br>حدد لها تاريخ<br>مستهدف |
|--------------------------|-----------------|--------------------------|-----------------------|-------------------------|--|--|
| إدارة الشؤون<br>الإدارية | ٩               | -                        | ٢                     | ٧                       | ٦  | ١  |
| المجموع                  | ٩               | -                        | ٢                     | ٧                       | ٦  | ١  |

٢٧٠ - كما يبين الجدول ٥، ثمة سبع توصيات قيد التنفيذ. والتوصية الوحيدة التي لم يحدد لتنفيذها موعد مستهدف تتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## معلومات تفصيلية عن حالة التنفيذ

٢٧١ - في الفقرة ٢٥، أوصى المجلس الأمين العام بأن يقدم في تقريره المرحلي السنوي السادس عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر معلومات مستكملة عن الجدول الزمني للمشروع مع إيراد تقييمه له. ويكرر المجلس توصيته بأن توضح في الجدول الزمني بقدر كاف من التفصيل الخطوات التي تنطوي عليها عمليات اتخاذ القرار في المنظمة وأن تخصص فيه أطر زمنية واقعية لهذه الخطوات.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠٠٨

٢٧٢ - وفي الفقرة ٢٨، أوصى المجلس بأن تحدد الإدارة في التكاليف التقديرية قيمة الأتعاب المتصلة ببرنامج هندسة القيمة والتكلفة الإجمالية لجميع الدراسات المتعلقة بالمشروع.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠٠٨

٢٧٣ - وفي الفقرة ٣١، أوصى المجلس الأمين العام بأن يدرج في تقريره المرحلي السنوي السادس عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر تقديرات جديدة لتكاليف المشروع برمته.

٢٧٤ - وينبغي ملاحظة أن التكاليف التقديرية تستند إلى وثائق مؤقتة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠٠٨

٢٧٥ - وفي الفقرة ٣٨، أوصى المجلس مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بأن يعرض بالتفصيل الافتراضات الاقتصادية المستخدمة للتوصل إلى التكاليف التقديرية للمشروع وأن يرصد تطور تلك الافتراضات وعواقبها على المشروع.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠٠٩

٢٧٦ - وفي الفقرة ٤٠، أوصى المجلس مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بأن يدرج بنوداً بديلة في العقود لضمان الأداء الأمثل لوظائف المبنى أو إطالة عمره، إذا سمحت الظروف الاقتصادية بذلك.

٢٧٧ - أدرجت بنود اختيارية، على هيئة بدائل، في عمل كل فريق معني بالتصميم، مع مراعاة مفاهيم هندسة القيمة التي اقترحت للعودة بالمشروع إلى الميزانية الأصلية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٧٨ - وفي الفقرة ٤٩، أوصى المجلس بأن يضع مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر سجلاً موجزاً للتقييم يعكس حالة العملية في أي وقت كان.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٠٩

٢٧٩ - وفي الفقرة ٥٤، كرر المجلس التوصية بأن تنشئ الإدارة المجلس الاستشاري المذكور وتنيط به مسؤولية جملة أمور منها رصد نوعية أعمال الهندسة المعمارية في مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر وتقييم المعلومات الواردة في سجل التقييم.

٢٨٠ - تتواصل الجهود المبذولة لإنشاء مجلس استشاري للمخطط العام لتجديد مباني المقر، بناء على طلب الجمعية العامة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٠٩

٢٨١ - وفي الفقرة ٥٧، كرر المجلس توصيته بأن يقوم مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بالفصل بين التكاليف المرسمة والتكاليف التشغيلية المتعلقة بالمشروع.

٢٨٢ - بدأ إجراء التقييمات الأولية بالاشتراك مع شعبة الحسابات وشعبة تخطيط البرامج والميزانية بهدف وضع إطار يميز بين التكاليف المرسمة والتكاليف المنفقة من أجل المخطط العام لتجديد مباني المقر، في إطار انتقال المنظمة صوب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفور وضع مبادئ توجيهية لتمييز التكاليف الرأسمالية عن التكاليف التشغيلية، سيعمل مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، في ارتباط وثيق مع شعبة الحسابات وشعبة تخطيط البرامج والميزانية، على تحليل التكاليف والتمييز بينها على هذا الأساس، تمهيدا لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٨٣ - وفي الفقرة ٦٥، أوصى المجلس بأن يقوم مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، بالتعاون مع شعبة الحسابات، بوضع آلية تربط ربطا مباشرا بين المصروفات الفعلية والمصروفات المتوقعة وذلك حتى تكون إدارة ميزانية العملية موثوقا بها.

٢٨٤ - يستخدم المخطط العام لتجديد مباني المقر نظام المعلومات الإدارية المتكامل فيما يخص العملية الموصوفة في الفقرة ٢٨٣ أعلاه. وتراعى عدة مستويات من الضوابط: فالنفقات المتوقعة تقيد كالتزامات، في حين تسجل النفقات الفعلية لدى الموافقة على المدفوعات في نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وبالإضافة إلى ذلك، ترصد مخصصات تناظر النفقات المتوقعة خلال السنة التقويمية ويتم السحب منها بعد ذلك لتسديد الالتزامات. أما على المستوى العام للمشروع، فإن التقارير المرحلية الشهرية التي يعدها مدير البرنامج تتعقب النفقات الفعلية حتى تاريخه بالقياس إلى النفقات المتوقعة للمشروع بأكمله. وبناء على ذلك تكون التوصية المذكورة أعلاه قد نفذت.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

## باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنوات السابقة

### لمحة عامة

٢٨٥ - طلب إلى الأمين العام، في الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦٢ ألف، أن يقدم تفسيراً وافياً للتأخير في تنفيذ توصيات المجلس للفترات السابقة، ولا سيما التوصيات التي لم تنفذ بعد بشكل تام والتي مضى عليها عامان أو أكثر.

٢٨٦ - وقدم المجلس، في مرفق تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ملخصاً لحالة تنفيذ التوصيات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وترد أدناه معلومات عن التوصيات الست المشار إلى أنها "نفذت جزئياً" أو "لم تنفذ"، في المرفق وترد بالترتيب الذي تعرض به.

٢٨٧ - ويلخص الجدول التالي الحالة العامة.

### الجدول ٦

#### حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

| الإدارة<br>المسؤولة      | عدد<br>التوصيات<br>التي لم تقبل | التوصيات<br>التي نفذت | التوصيات<br>قيد التنفيذ | التوصيات التي<br>حدد لها تاريخ<br>مستهدف | التوصيات التي لم<br>يحدد لها تاريخ<br>مستهدف |
|--------------------------|---------------------------------|-----------------------|-------------------------|--|--|
| إدارة الشؤون<br>الإدارية | ٦                               | ٢                     | ٤                       | ٢  | ٢  |
| المجموع                  | ٦                               | ٢                     | ٤                       | ٢  | ٢  |

٢٨٨ - وكما هو مبين في الجدول ٦، ما زال هناك أربع توصيات قيد التنفيذ. ومن بين التوصيتين اللتين لم يحدد لهما موعد مستهدف، تتعلق توصية بنشاط مستمر وتعلق الأخرى بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### معلومات تفصيلية عن حالة التنفيذ

٢٨٩ - في الفقرة ٢٩، أوصى المجلس المكتب المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر بتنفيذ تدابير لتسجيل التكاليف المرسله بمعزل عن تكاليف التشغيل.

٢٩٠ - يرجى الرجوع إلى الرد الوارد في الفقرة ٢٨٢ بشأن توصية المجلس المذكورة في الفقرة ٥٧.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٩١ - وفي الفقرة ٣٤، وافقت إدارة المنظمة على توصية المجلس بالانتهاء من عملية إنشاء المجلس الاستشاري.

٢٩٢ - يرجى الرجوع إلى الرد الوارد في الفقرة ٢٨٠ بشأن توصية المجلس المذكورة في الفقرة ٥٤.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٠٩

٢٩٣ - وفي الفقرة ٤٥، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تبين الجداول الزمنية التي يعدها المكتب المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، بتفصيل كاف، الخطوات التي تنطوي عليها عمليات صنع القرار في المنظمة وتخصص أطرا زمنية واقعية لتلك الخطوات.

٢٩٤ - نُفذت هذه التوصية. ويتضمن الجدول الزمني الحالي قدرا كبيرا من التفصيل يبين القرارات المتوقعة والجهات المسؤولة عن العمل.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٩٥ - وفي الفقرة ٤٧، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن يتخذ المكتب المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر تدابير لتحقيق الاستعمال الأمثل للحيز المؤقت.

٢٩٦ - لما كان تخطيط الحيز المؤقت يعكس الآن هذا النهج، لذا فإن التخطيط يستوفي هذه التوصية. وستستكمل في أيار/مايو ٢٠٠٩ عمليات النقل الفعلية التي تعكس هذا التغيير.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠٠٩

٢٩٧ - وفي الفقرة ٥٠، وافقت الإدارة على توصية المجلس الداعية إلى دراسة تأثير حالات التأخير في الجدول الزمني على ميزانية المشروع واقتراح تدابير لتقليل ذلك التأثير.

٢٩٨ - سيكون هذا نشاطا مستمرا طوال فترة المشروع.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمرة التنفيذ

٢٩٩ - وفي الفقرة ٦٢، وافقت الإدارة على توصية المجلس الداعية إلى اعتماد إجراء مناسب للبت في تنقلات الموظفين أثناء مرحلة التشييد.

٣٠٠ - كان يفترض بالمنهجية المعتمدة أن تصوغ مقترحا مفاهيميا رفيع المستوى، يعقبه عقد سلسلة من الاجتماعات مع كبار المسؤولين في كل إدارة من الإدارات المتأثرة. وقد عدلت الخطة بعد ذلك ووضعت تفاصيلها بالاشتراك مع ممثلين عن المستوى التنفيذي. وتذاع الخطة الآن على جميع الموظفين عن طريق موقع i Seek.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق